

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

البيانات المالية الموحدة ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

رقم السجل التجاري	: ٥٥١٣٣ (مسجل لدى مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي - قطاع التجزئة)
المكتب المسجل	: مرفأ البحرين المالي برج المرفأ الشرقي المنامة - مملكة البحرين ص.ب: ٦٠٠٠٢
أعضاء مجلس الإدارة	: د. أحمد خليل المطوع - رئيس مجلس الإدارة عبدالكريم أحمد بوجيري - نائب رئيس مجلس الإدارة هشام أحمد الرئيس الشيخ أحمد بن عيسى آل خليفة عبدالله عبدالكريم شويطر د. خالد محمد الخزرجي يوسف إبراهيم الغانم محمد عبدالمحسن الراشد محمد عبدالمحسن الراشد فؤاد طارق خان لؤي حسن أحمددي
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي	: توفيق محمد بستكي
سكرتير مجلس الإدارة	: محمد عبدالله صالح
مدققو الحسابات	: كي بي إم جي فخر - البحرين

الصفحة	المحتويات
٣ - ١	تقرير رئيس مجلس الإدارة
٤	تقرير مدققي الحسابات إلى السادة المساهمين
	البيانات المالية الموحدة
٥	بيان المركز المالي الموحد
٦	بيان الدخل الموحد
٨ - ٧	بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
٩	بيان التدفقات النقدية الموحد
١١ - ١٠	بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيمة الموحد
١٢	بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد
٦٨ - ١٣	إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقرير هيئة الرقابة الشرعية إلى حضرات السادة المساهمين
المصرف الخليجي التجاري ش. م . ب
المنامة - مملكة البحرين

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد،

بناءً على خطاب التكليف والنظام الأساسي للمصرف؛ فإنه يسر هيئة الرقابة الشرعية أن ترفع تقريرها للسادة المساهمين حول أعمال المصرف والشركات التابعة له وفقاً للبيانات المالية الموحدة كما في 31 ديسمبر 2017م.

فقد راجعت الهيئة الشرعية أعمال المصرف الاستثمارية والتمويلية، والشركات التابعة له، والعقود والاتفاقيات، والهياكل التمويلية والاستثمارية، والمنتجات المطروحة، والبيانات المالية الموحدة والإيضاحات المتعلقة بها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م. وذلك للتأكد من موافقتها للفتاوى والأحكام والقرارات التي أصدرتها، والمعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وتتمن الهيئة الشرعية الدور الذي قامت به إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي من مراجعة مستمرة، وتدقيق ومتابعة لأنشطة المصرف، وإعداد التقارير الدورية التي تبين مدى التزام المصرف بفتاوى وقرارات الهيئة في تطبيقاته وأنشطته.

مسئولية مجلس الإدارة والهيئة الشرعية

تؤكد الهيئة الشرعية أنه من المبادئ المقررة، أن مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية تقع على عاتق الإدارة، وأما مسؤولية الهيئة فتتخصص في إبداء الرأي الشرعي المستقل بناء على ما تمت مراقبته من أعمال وتطبيقات وأنشطة المصرف وفي إعداد هذا التقرير.

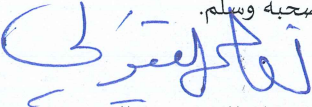
نطاق العمل وأساس الرأي

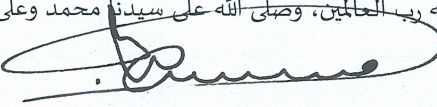
لقد قامت الهيئة الشرعية بالمراقبة والمراجعة والتدقيق وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وذلك من خلال اجتماعاتها الدورية، والعضو التنفيذي للهيئة، ومن خلال إدارة الرقابة والتدقيق الشرعي الداخلي وبناءً على خطة التدقيق بفحص المستندات والمعاملات عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها للتأكد -ما أمكن- من خلو المعاملات والاستثمارات والتمويلات من أي خطأ جوهري، ومراجعة العقود والاتفاقيات، وأن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار متفقة مع المبادئ والأسس المعتمدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، كما تم التأكد من استبعاد أي مكاسب محرمة وردت من غير قصد إلى حساب البر والخير، وأن أسس حساب الزكاة تم وفقاً للمعايير الشرعية باعتماد طريقة صافي الموجودات، وتشير الهيئة إلى أن مسؤولية إخراج الزكاة على الأسهم تقع على المساهمين.

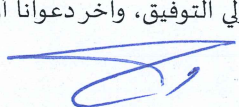
الرأي

ترى الهيئة الشرعية أن أعمال المصرف، وأنشطته، وخدماته التمويلية والاستثمارية موافقة لفتاوى وقرارات الهيئة، وأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

والله ولي التوفيق، وآخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.


فضيلة الشيخ د. نظام محمد يعقوب
عضو الهيئة


فضيلة الشيخ د. فريد محمد هادي
عضو الهيئة التنفيذي


فضيلة الشيخ د. فريد يعقوب المفتاح
رئيس الهيئة



البنك التجاري
الخليجي
KHALEEJI
COMMERCIAL
BANK

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد المرسلين محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم.

حضرات السادة المساهمين الكرام،

نيابة عن مجلس الإدارة، يسرني أن أقدم لحضراتكم البيانات المالية الختامية للمصرف الخليجي التجاري ("المصرف") وذلك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧.

خلال هذا العام عمل المصرف على استثمار المكانة التي حظى بها على المستوى المحلي والإقليمي، حيث نجح في تطوير أعماله وتعزيز مجالات أنشطته، من خلال تطبيق نموذج عمل يقوم على دراسة السوق وإستثمار الفرص المتاحة فيه وتقديم منتجات وخدمات تتناسب مع تطلعات عملاء المصرف. الأمر الي ساعد على تحقيق نتائج طيبة على صعيد تطوير الأعمال والأداء المالي، جاءت على الرغم من التحديات الكبيرة والإستثنائية التي يواجهها القطاع المصرفي في الوقت الراهن.

حيث شهد عام ٢٠١٧ تقلبات اقتصادية كبيرة كانت في أغلبها نتاجاً لأحداث سياسية، أثرت بطبيعتها على تحركات البورصات وأسواق المال والعملات في العالم. هذا إلى جانب، التحدي الرئيسي الذي تواجهه دول الخليج العربي بضرورة تسريع تنوع اقتصاداتها خارج قطاع النفط. الأمر الذي دفع بعض دول الخليج لتطبيق تحصيل ضريبة القيمة المضافة بنسبة ٥ في المئة، وتطبيق ضريبة السلع الإنتقائية، ورفع الدعم عن بعض السلع الإستهلاكية، وتطبيق خطط إعادة توجيه الدعم الحكومي التي تهدف لتوجيه الدعم لمستحقيه من مواطني هذه الدول، وخفض الإنفاق العام.

الأداء العام للمصرف

إستطاع المصرف وبفضل من الله خلال عام ٢٠١٧ من تحقيق نتائج طيبة عكست نجاحنا في تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي رسمناها للمصرف. حيث كان لجهود الإدارة التنفيذية ودعم وثقة مساهمينا وعملائنا الكرام دور كبير في ذلك. فقد نجح المصرف وبشكل إستثنائي في تطوير أعماله وتحقيق أداء مالي جيد، مدعوم بنسب سيولة وملاءة مالية عاليتين، وإدارة فعالة للمخاطر.

ومن المؤشرات الإيجابية لأداء المصرف لهذا العام نمو إجمالي الموجودات من ٧٦٥ مليون دينار بحريني في ٢٠١٦ إلى ٧٨٥ مليون دينار بحريني في ٢٠١٧، أي بنسبة نمو بلغت ٢,٦%. صافي الأرباح التي تم تحقيقها ٠,٨ مليون دينار بحريني في العام ٢٠١٧ مقارنة بـ ٥,٣ مليون دينار بحريني تم تحقيقها في العام ٢٠١٦. كما زادت موجودات التمويلات بنسبة ٢,١% مقارنة بالعام ٢٠١٦، لتبلغ ٤٦٠,٣ مليون دينار بحريني. وتمثل إيرادات الخدمات المصرفية التجارية ما نسبته ٨٠,٨% من إجمالي الإيرادات. وتجدر الإشارة على قيام المصرف بتجنب الحسابات ذات التركيز العالي، مما أدى إلى إنخفاض الودائع بنسبة ١٤,٦%. من ٥٨١,١ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٦ إلى ٤٩٦ مليون دينار بحريني في عام ٢٠١٧.

ونتيجة لذلك، إستطاع المصرف بفضل الله، من تحقيق أرباح صافية للعام ٢٠١٧ بلغت ٠,٨ مليون دينار بحريني مقارنة مع ٥,٣ مليون دينار بحريني تم تحقيقها في ٢٠١٦ وإنخفاض قدره ٨٤,٦% عن العام السابق. ستمساهم هذه النتائج في تحقيق الكثير من الإستقرار لمنظومة العمل في المستقبل وستهيأ الطريق لتحقيق نتائج مالية أفضل بإذن الله تعالى خلال السنوات القادمة. والجدير بالذكر، أن المصرف حافظ على معدل أصول سائلة قوي بلغ ٢٢,٢% ومعدل ملاءة رأس مال بلغ ١٧% مقارنة بالنسبة القانونية المطلوبة التي تصل إلى ١٢,٥%، وهما نسبتان تفوقان المتطلبات القانونية.



المصرف
الخليجي
التجاري
KHALEEJI
COMMERCIAL
BANK

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

حيث قام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ومن منطلق إستراتيجية العمل الواعية والمتحفظة التي يتبناها المصرف منذ سنوات، بمراجعة وتقييم لموجوداته، للتأكد من أنها تعكس القيمة العادلة التي يمكن تحقيقها. وبناءً على نتائج هذه المراجعة، تم إعتداد مبلغ ٧,٥ مليون دينار كمخصصات احترازية عن الفترة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وذلك إستجابةً للأوضاع الإقتصادية وتقلبات السوق.

وبإعتباره أحد المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مملكة البحرين، نجح المصرف في إدراج أسهمه بسوق دبي المالي خلال الربع الأخير من العام ٢٠١٧. حيث تعتبر هذه الخطوة نقلة نوعية في عمليات المصرف وتجسيداً للأهداف الرامية إلى خلق بيئة ملائمة للمساهمين للتداول في أسهمه وتعزيز القيمة السوقية للمصرف. كان ذلك مدعوماً بالثقة التي حظي بها المصرف من قبل المستثمرين والتي جاءت نتيجة النجاحات التي حققها خلال الأعوام الماضية. فقد قام المصرف في سبيل ذلك بدراسة للمناطق المتميزة باقتصادها المضطرد، وإن التطور الاقتصادي الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة شجّع إدارة المصرف على اختيار سوق دبي المالي كنقطة انطلاق لتداول أسهمه خارج مملكة البحرين، وذلك من أجل تحقيق أفضل النتائج الاستثمارية ذات العوائد المرتفعة لمساهميها.

وإنطلاقاً من إيمان المصرف برؤية البحرين الإقتصادية ٢٠٣٠ والتي تهدف لضمان الرفاه المستدام والازدهار لجميع البحرينيين وخلق الفرص للأفراد والشركات العاملة في السوق البحريني، بما يحقق التطور والازدهار في المملكة، أقام المصرف وبالشراكة مع معهد BIBF "منتدى المصرف الخليجي التجاري للتنوع الاقتصادي" والذي عقد برعاية مجلس التنمية الإقتصادية، بهدف تسليط الضوء على موضوع التنوع الاقتصادي وإظهار أهميته للاقتصاد الوطني في البحرين. حيث نجح المنتدى من خلال نسخته الأولى في تعزيز هوية المصرف وتقديمه كشريك إستراتيجي في تنمية إقتصاد المملكة. هذا إلى جانب إبراز أهمية العمل المشترك بين القطاعين العام والخاص لضمان دعم المبادرات الوطنية والوصول إلى الإستدامة من خلال طرح ومناقشة الفرص المتاحة في المجالات الإقتصادية المتنوعة والتي قامت الحكومة الرشيدة بتبنيها.

ويسير المصرف بخطى ثابتة لتعزيز مكانته الريادية بين المصارف الإسلامية في مملكة البحرين. ويؤكد ذلك الزيادة الكبيرة خلال عام ٢٠١٧ في عدد عملاء المصرف ممن يستفيدون من المنتجات الإستثمارية والحلول التمويلية المبتكرة والخدمات المصرفية المتميزة التي يقدمها لهم المصرف. الأمر الذي دفعنا لتبني مبادرات هامة وتوسعية يعترّم المصرف تنفيذها خلال العام ٢٠١٨م والأعوام التي تليه، بما فيها خطط المصرف الرامية لتعزيز محفظته التمويلية من خلال طرح حلول تمويلية مبتكرة للأفراد والشركات، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن الاتجاه التصاعدي لنسب الأرباح العالمية والمحلية في الآونة الأخيرة، حفزنا على طرح مثل هذه الأفكار لفائدة مساهمينا وعملائنا.

نظرة مستقبلية

إننا في مجلس الإدارة نؤمن بأن المصرف يقف اليوم على قاعدة قوية ستمكنه بإذن الله من الإستفادة من الفرص المتوفرة في السوق، وستساعده على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الموضوعية له. وفي سبيل تحقيق ذلك، سيعمل المصرف على تحقيق المزيد من النمو والتنوع في المنتجات والخدمات المصرفية التي يقدمها من خلال شبكة فروع التجارة وقنوات إتصاله الإلكترونية، من أجل الوصول إلى أكبر عدد من العملاء، مع التأكيد على جودة الخدمات التي يقدمها، وبما يكفل تعزيز قدراته التنافسية على المستويين المحلي والإقليمي. ومن جانب آخر، سنعمل على دراسة الفرص الاستثمارية المتاحة التي تشمل الإستحواذ على كيانات أخرى أو محافظ أصول وكذلك تشكيل تحالفات إستراتيجية أو إندماجات مع مؤسسات مالية أخرى. أخذين بعين الأعتبار أهمية الإستمرار في تنمية موارد المصرف البشرية بإعتبارها الركيزة الأساسية للمصرف وعموده الفقري، وتأهيلها لتكون قادرة على تحقيق متطلبات المرحلة القادمة بما تحمله من تحديات. هذا إلى جانب الإستثمار في التقنية الحديثة وتطوير أنظمة إدارة المخاطر بما يحقق المزيد من الإنجاز مستقبلاً بإذن الله تعالى.

تقرير رئيس مجلس الإدارة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب



شكر وتقدير

نيابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن بالغ شكري وعظيم إمتناني إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين والنائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله ورعاه، وذلك لتشجيعهم على تنمية القطاع الخاص وتطوير المؤسسات المالية والمصرفية في مملكة البحرين. كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع الوزارات الحكومية وللمصرف البحرين المركزي على توجيهاتهم المستمرة ودعمهم الكبير، ولبورصة البحرين وسوق دبي المالي على تعاونهم الدائم.

وفي الختام، يسرني أن أعرب عن عظيم إمتناني وتقديري للمساهمين الكرام والعملاء الأفاضل والشركاء الإستراتيجيين وذلك لثقتهم المستمرة وولائهم ودعمهم للمصرف، وكذلك إلى أعضاء الإدارة التنفيذية والموظفين على عملهم الجاد وتفانيهم.

والله ولي التوفيق.

الدكتور أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

تقرير مدققي الحسابات إلى حضرات السادة المساهمين المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب المنامة - مملكة البحرين

تقرير حول البيانات المالية الموحدة

لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة للمصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف") والشركات التابعة له ("المجموعة") والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والبيانات الموحدة للدخل، والتغيرات في حقوق الملكية، والتدفقات النقدية، والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة، ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، والإيضاحات التي تتكون من ملخص السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسئولية مجلس الإدارة ومدققي الحسابات عن البيانات المالية الموحدة

ان هذه البيانات المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية من مسؤولية مجلس إدارة المصرف، وإن مسئوليتنا هي إبداء الرأي في هذه البيانات المالية الموحدة وفقاً لما قمنا به من أعمال التدقيق.

اساس الرأي

لقد تم تدقيقنا وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والتي تتطلب منا وضع وتنفيذ خطة للتدقيق للتأكد بدرجة معقولة من خلو البيانات المالية الموحدة من أي خطأ جوهري. يشتمل التدقيق على فحص للمستندات المؤيدة للمبالغ والمعلومات الواردة بالبيانات المالية الموحدة وذلك عن طريق إجراء اختبارات لعينات منها، كما ويشتمل أيضاً على تقييم للمبادئ المحاسبية المتبعة والتقييمات الهامة التي تجريها الإدارة بالإضافة إلى تقييم عام لعرض البيانات المالية. إننا نرى أن ما قمنا به من أعمال التدقيق يشكل أساساً سليماً للرأي الذي توصلنا إليه.

الرأي

برأينا أن البيانات المالية الموحدة تعبر بصورة حقيقية وعادلة، عن المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ونتائج أعمالها الموحدة وتدقيقاتها النقدية الموحدة والتغيرات في حقوق الملكية الموحدة والتغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحدة ومصادر واستخدامات أموال صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ، وذلك وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والمجلد رقم (٢) من دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي، نفيد بما يلي:

(أ) إن المصرف يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وان البيانات المالية الموحدة تتفق معها؛

(ب) إن المعلومات المالية الواردة في تقرير رئيس مجلس الإدارة متفقة مع البيانات المالية الموحدة؛

(ج) أنه لم يرد إلى علمنا وقوع أية مخالفات خلال السنة لقانون الشركات التجارية البحريني، أو قانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية أو دليل أنظمة مصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ٢ والفقرات النافذة من المجلد رقم ٦ وتوجيهات مصرف البحرين المركزي)، أو أنظمة أسواق المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي والقرارات ذات العلاقة أو أنظمة وإجراءات بورصة البحرين أو لمتطلبات عقد التأسيس والنظام الأساسي للمصرف، يمكن أن يكون لها أثر سلبي جوهري على أعمال المصرف أو مركزه المالي؛

(د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي طلبناها لأغراض التدقيق.

كي بي ام جي

كي بي ام جي فخر و

رقم ترخيص الشريك ١٠٠

٧ فبراير ٢٠١٨

بيان المركز المالي الموحد
كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	إيضاح	
			الموجودات
٥٦,٠٠٦	٧٥,٧٨٧	٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨,٧١٤	٣٣,٩٦٩	٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥,٣٧٧	٣٥٤,٥٠٤	٥	موجودات التمويلات
٧٤,١٥٤	١١٣,٣٤٧	٦	استثمار في الصكوك
٩٢,٨٣٩	٩٧,١٩٣	٧	موجودات مشتراة لغرض التأجير
٢,٥٧٣	٨,٥٩٠	٧	أقساط إيجارات مستحقة
٥٥,١٢١	٥٢,٢٠٣	٨	استثمارات في أوراق مالية
٢١,٥٠٨	٢٠,١٦٣	٩	استثمارات عقارية
٦,٠٠٣	٦,٠٠٣		عقارات قيد التطوير
١٤,٤٩٦	١٥,٧٠٦		موجودات أخرى
٨,٢٠٨	٧,٧٥٥	١٠	عقارات ومعدات
٧٦٤,٩٩٩	٧٨٥,٢٢٠		إجمالي الموجودات
			المطلوبات
٥٩,٠٧٩	١٢٤,٢٦٥		ودائع من مؤسسات مالية
١٠٠,٦٤٩	٦١,٣٥٩	١١	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
-	٤١,٣٠٨	١٢	تمويل متوسط الأجل
٧٥,٨١٤	٧٤,٨٣٣		حسابات جارية للعملاء
٨,٣١١	٧,٩٥٣	١٣	مطلوبات أخرى
٢٤٣,٨٥٣	٣٠٩,٧١٨		إجمالي المطلوبات
٤٠٤,٦٥١	٣٥٩,٨١٨	١٤	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
			حقوق الملكية
١٠٥,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠	١٥	رأس المال
٧,٩٦٢	٨,١٥٩		إحتياطي قانوني
(٨,٨٣٢)	(١٠,٢١٢)		أسهم خزينة
(١٨٢)	(٧٠)		برنامج خطة حوافز الموظفين
٨,٧٥١	١٠,١٦٢		أرباح مستبقة
١١٢,٦٩٩	١١٣,٠٣٩		إجمالي حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم (صفحة ٧)
٣,٧٩٦	٢,٦٤٥		حصص غير مسيطرة
٧٦٤,٩٩٩	٧٨٥,٢٢٠		إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحقوق الملكية

إعتمدت البيانات المالية الموحدة المبينة على الصفحات من ٥ إلى ٦٨ من قبل مجلس الإدارة في ٧ فبراير ٢٠١٨، ووقعها بالنيابة عن المجلس:

توفيق محمد بستكي
القائم بأعمال الرئيس التنفيذي

عبدالكريم أحمد بوجيري
نائب رئيس مجلس الإدارة

د. أحمد خليل المطوع
رئيس مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح
٢٦,١٩٨	٢٧,٣٦٨	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير
٦٤٣	٧٦١	إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
٣,٠٠٢	٤,٧٣٦	١٦ إيراد من الصكوك
٦٥٢	(١,٦٥٨)	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
٥,٤٢٢	٢,٦٤٤	رسوم وإيرادات أخرى
٣٥,٩١٧	٣٣,٨٥١	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(١٦,٢٨٦)	(١٤,٨٨٤)	١٤ يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار قبل حصة المصرف كمضارب
٩,١٣٠	٧,٤٣٦	١٤ حصة المصرف كمضارب
(٧,١٥٦)	(٧,٤٤٨)	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(٢,٩٧٦)	(٤,٦١٢)	مصرفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
-	(٦٤٨)	مصرفات التمويل على تمويل متوسط الأجل
٢٥,٧٨٥	٢١,١٤٣	إجمالي الإيرادات
٥,٩٨٨	٦,٦٧٤	١٧ تكلفة الموظفين
٥,٥٦٨	٦,١٨١	١٨ مصرفات تشغيلية أخرى
١١,٥٥٦	١٢,٨٥٥	إجمالي المصروفات
١٤,٢٢٩	٨,٢٨٨	ربح السنة قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(٨,٩٢١)	(٧,٤٧٠)	١٩ صافي مخصصات الإنخفاض في القيمة
٥,٣٠٨	٨١٨	ربح السنة
٥,٣١٠	١,٩٦٩	العائد إلى:
(٢)	(١,١٥١)	مساهمي الشركة الأم
٥,٣٠٨	٨١٨	حصص غير مسيطرة
٥,٤٩	٢,٠٤	٢٤ العائد لكل سهم العائد الأساسي والمخفّض لكل سهم (فلس)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							
مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	المجموع	أرباح مستبقة	برنامج خطة حوافز الموظفين	أسهم خزينة	إحتياطي قانوني	رأس المال
١١٦,٤٩٥	٣,٧٩٦	١١٢,٦٩٩	٨,٧٥١	(١٨٢)	(٨,٨٣٢)	٧,٩٦٢	١٠٥,٠٠٠
٨١٨	(١,١٥١)	١,٩٦٩	١,٩٦٩	-	-	-	-
٨١٨	(١,١٥١)	١,٩٦٩	١,٩٦٩	-	-	-	-
-	-	-	(١٩٧)	-	-	١٩٧	-
(١,٣٨٠)	-	(١,٣٨٠)	-	-	(١,٣٨٠)	-	-
١١٢	-	١١٢	-	١١٢	-	-	-
(٣٦١)	-	(٣٦١)	(٣٦١)	-	-	-	-
١١٥,٦٨٤	٢,٦٤٥	١١٣,٠٣٩	١٠,١٦٢	(٧٠)	(١٠,٢١٢)	٨,١٥٩	١٠٥,٠٠٠

٢٠١٧

الرصيد في ١ يناير ٢٠١٧

ربح السنة

مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة

المحول إلى الإحتياطي القانوني

صافي أسهم خزينة مشتراة

إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين

المحول إلى صندوق الزكاة

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد (يتبع)
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

مجموع حقوق الملكية	حصص غير مسيطرة	حقوق الملكية العائدة إلى مساهمي الشركة الأم							
		المجموع	أرباح مستبقة	إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	برنامج خطة حوافز الموظفين	أسهم خزينة	إحتياطي قانوني	رأس المال	
١١١,٧٠١	٣,٧٩٨	١٠٧,٩٠٣	٨,٩٩٨	(٨٦)	(٢٨٤)	(٨,١٣٦)	٧,٤١١	١٠٠,٠٠٠	الرصيد في ١ يناير ٢٠١٦
٣٢٢	-	٣٢٢	-	٣٢٢	-	-	-	-	الحركة في القيمة العادلة للاستثمارات
(٢٣٦)	-	(٢٣٦)	-	(٢٣٦)	-	-	-	-	بيع استثمارات في أوراق مالية
٥,٣٠٨	(٢)	٥,٣١٠	٥,٣١٠	-	-	-	-	-	ربح السنة
٥,٣٩٤	(٢)	٥,٣٩٦	٥,٣١٠	٨٦	-	-	-	-	مجموع الإيرادات والمصروفات المحتسبة للسنة
-	-	-	(٥,٠٠٠)	-	-	-	-	٥,٠٠٠	إصدار أسهم منحة
-	-	-	(٥٥١)	-	-	-	٥٥١	-	المحول إلى الإحتياطي القانوني
(٦٩٦)	-	(٦٩٦)	-	-	-	(٦٩٦)	-	-	صافي أسهم خزينة مشتراة
١٠٢	-	١٠٢	-	-	١٠٢	-	-	-	إصدار أسهم وفق برنامج خطة حوافز الموظفين
(٦)	-	(٦)	(٦)	-	-	-	-	-	المحول إلى صندوق الزكاة
١١٦,٤٩٥	٣,٧٩٦	١١٢,٦٩٩	٨,٧٥١	-	(١٨٢)	(٨,٨٣٢)	٧,٩٦٢	١٠٥,٠٠٠	الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٦	٢٠١٧	إيضاح
		أنشطة التشغيل
(١٨,٠٧١)	٢٣,٢٨٦	مبالغ مستلمة من / (مدفوعات لـ) موجودات التمويلات، صافي
(٢٦,٥٤٨)	(١٠,٥٤٣)	مدفوعات لموجودات مشتراة لغرض التأجير، صافي
٦٤٣	٧٦٠	إيراد مستلم من ودائع قصيرة الأجل
(٧,٠٤١)	(٧,٥٣٣)	أرباح مدفوعة لأصحاب حسابات الاستثمار
٣٣,٣٨١	(٤٤,٨٣٤)	(سحوبات) / مبالغ مستلمة من أصحاب حسابات الاستثمار، صافي
(٢,٩٧٦)	(٤,٦١٢)	مبالغ مدفوعة لأرباح الودائع
(١٢,٣٦٤)	(١٣,٢٢٨)	مبالغ مدفوعة للمصروفات
٣,٨٧٩	٢,٦٤٣	مبالغ مستلمة أخرى
(٤٠)	(٤٢٧)	مبالغ مصروفة في أعمال الخير
٩,٩٦٥	(٩٨١)	(سحوبات) / مبالغ مستلمة من حسابات جارية للعملاء، صافي
١٢,٠٧٢	٦٥,١٨٦	ودائع من مؤسسات مالية، صافي
٥٢,٣٣٨	(٣٩,٢٩٠)	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد، صافي
(٩٨٥)	٢,٣٩٥	صافي مدفوعات للحساب الاحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
٢,٨٤٤	٤,٠١٥	إيراد صكوك مستلمة
-	(١,٠٤٨)	ودائع لدى مؤسسات مالية
٤٧,٠٩٧	(٢٤,٢١١)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة التشغيل
		أنشطة الاستثمار
(٣٢,٩٨٣)	(٥٩,٠٥٤)	شراء صكوك
(٨٤)	-	شراء استثمارات في أوراق مالية
٢١,٧٥٧	١٩,٤٦٥	مبالغ مستلمة من بيع/ تسوية صكوك
١٠,٢٣٦	٩٢	مبالغ مستلمة من بيع/ تسوية استثمارات في أوراق مالية
١,٠٨١	-	مقبوضات من بيع عقارات قيد التطوير
١,٨٠٠	٧٠٠	مقبوضات من بيع استثمارات عقارية
-	(٢٤٨)	شراء استثمارات عقارية
٧٠٨	٣٩٩	أرباح مستلمة/ إيراد من استثمارات في أوراق مالية
(٤٢٠)	٤١	بيع/ (شراء) عقارات ومعدات، صافي
٢,٠٩٥	(٣٨,٦٠٥)	صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من أنشطة الاستثمار
		أنشطة التمويل
(٦٩٦)	(١,٣٨٠)	مدفوعات لأسهم الخزينة
-	٤١,٠٠٤	مبالغ مستلمة من تمويل متوسط الأجل
-	(٤٢٥)	مصروفات مالية مدفوعة لتمويل متوسط الأجل
(٦٩٦)	٣٩,١٩٩	صافي النقد الناتج من (المستخدم في) أنشطة التمويل
٤٨,٤٩٦	(٢٣,٦١٧)	صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه
٦٦,٣٦٩	١١٤,٨٦٥	النقد وما في حكمه كما في ١ يناير
١١٤,٨٦٥	٩١,٢٤٨	النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر
		يشتمل النقد وما في حكمه على:
٣٦,١٥١	٥٨,٣٢٧	٣ نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه الحساب الاحتياطي لدى
٧٨,٧١٤	٣٢,٩٢١	٤ مصرف البحرين المركزي)
١١٤,٨٦٥	٩١,٢٤٨	ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ٩٠ يوماً أو أقل

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			التغيرات خلال السنة						الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٧			٢٠١٧
المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	عدد الوحدات (بالآلاف)	مصرفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	عدد الوحدات (بالآلاف)	
٦,٢٥٤	١,٠٠	٦,٢٥٤	-	-	-	-	-	(٥٠)	٦,٣٠٤	١,٠٠	٦,٣٠٤	سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و NS١٢ SPC
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	جناين القابضة المحدودة (ريا ٤) شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م.
٣,٥٢٩	١,٠٠	٣,٥٢٩	-	-	-	-	-	(١٢٣)	٣,٦٥٢	١,٠٠	٣,٦٥٢	(ريا ٥) شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)
٩٩٣	٠,٣٨	٢,٦٣٣	-	-	-	-	-	-	٩٩٣	٠,٣٨	٢,٦٣٣	
١٠,٧٧٦			-	-	-	-	-	(١٧٣)	١٠,٩٤٩			

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (بتبع)

بآلاف الدنانير البحرينية

الرصيد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			التغيرات خلال السنة							الرصيد كما في ١ يناير ٢٠١٦			٢٠١٦
المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	عدد الوحدات (بالآلاف)	مصرفات إدارية (بآلاف الدنانير البحرينية)	رسوم المصرف كوكيل (بآلاف الدنانير البحرينية)	أرباح أسهم مدفوعة (بآلاف الدنانير البحرينية)	إجمالي الدخل (بآلاف الدنانير البحرينية)	إعادة تقييم (بآلاف الدنانير البحرينية)	استثمارات/ (سحوبات) (بآلاف الدنانير البحرينية)	المجموع (بآلاف الدنانير البحرينية)	متوسط القيمة للسهم (بالدينار البحريني)	عدد الوحدات (بالآلاف)		
٦,٣٠٤	١,٠٠	٦,٣٠٤	-	-	-	-	-	(٢,٠٠٩)	٨,٣١٣	١,٠٠	٨,٣١٣		سفانا للاستثمار ذ.م.م. (ريا ١)، و
-	-	-	-	-	-	٢٤	-	(٨,٥٢٤)	٨,٥٠٠	٠,١٨	٤٨,٠٨٢		NS١٢ SPC
٣,٦٥٢	١,٠٠	٣,٦٥٢	-	-	-	-	-	(٧٦)	٣,٧٢٨	١,٠٠	٣,٧٢٨		جناين القابضة المحدودة (ريا ٤)
٩٩٣	٠,٣٨	٢,٦٣٣	-	-	-	-	-	-	٩٩٣	٠,٣٨	٢,٦٣٣		شادن للاستثمارات العقارية ذ.م.م.
١٠,٩٤٩			-	-	-	٢٤	-	(١٠,٦٠٩)	٢١,٥٣٤				(ريا ٥) شركة لوكاتا المحدودة (ريا ٦)

تشكل الإيضاحات المرفقة من ١ إلى ٣٤ جزءاً أساسياً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان مصادر وإستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الموحد
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٠١٦	٢٠١٧	
		مصادر صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
٧٢٧	٧٢٣	الرصيد كما في ١ يناير
٧	٣٦١	تبرعات المصرف
٢٩	١٧	إيرادات مخالفة للشريعة الإسلامية
٧٦٣	١,١٠١	مجموع المصادر
		إستخدامات صندوق الأعمال الخيرية والزكاة
٤٠	٤٢٧	تبرعات لمؤسسات خيرية
٤٠	٤٢٧	مجموع الإستخدامات
٧٢٣	٦٧٤	رصيد صندوق الأعمال الخيرية والزكاة الغير موزع كما في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

١. تقرير المنشأة

المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب ("المصرف")، هو شركة مساهمة بحرينية، تأسست في مملكة البحرين بتاريخ ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٤ وتحمل السجل التجاري رقم ٥٥١٣٣. يعمل المصرف بموجب ترخيص ممنوح من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف إسلامي قطاع التجزئة بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٣. أسهم المصرف مُدرجة في بورصة البحرين. تم إدراج أسهم المصرف في سوق دبي المالي فعلياً بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٧.

تخضع أنشطة المصرف لقوانين مصرف البحرين المركزي ولإشراف هيئة رقابة شرعية لضمان إتزام العمليات والأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية.

تشتمل أنشطة المصرف الرئيسية على تقديم منتجات وخدمات مصرفية واستثمارية للأفراد، ولذوي الدخل العالي، وللشركات، وللمؤسسات المالية. وتتنوع هذه الأنشطة لتشمل التمويل التجاري وتمويل الشركات، وتمويل المستهلكين، وإدارة الثروات، وهيكله منتجات استثمارية وتقديم خدمات تمويل المشاريع حيث تلتزم جميع هذه الأنشطة بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وفقاً لرأي هيئة الرقابة الشرعية للمصرف.

تشتمل البيانات المالية الموحدة على البيانات المالية للمصرف والشركات التابعة له (معاً "المجموعة"). فيما يلي بيان بالشركات التابعة الهامة:

الإسم	بلد التأسيس	نسبة الأسهم المسيطرة (%)	نسبة الأسهم المسيطرة (%)	طبيعة العمل
شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م)	البحرين	١٠٠%	١٠٠%	الإحتفاظ بأسهم لصالح نظام حوافز الموظفين (إيضاح رقم ٢٠)
هاربر تاور ويست ٢ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
هاربر تاور ويست ٤ العقارية ش.ش.و.	البحرين	١٠٠%	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف
صروح المحدودة	جزر الكايمن	١٩,٠٨%	١٩,٠٨%	لإنشاء وبيع العقارات في " تلال المها"
عقارات الخليج	جزر الكايمن	١٠%	١٠%	لشراء وبيع وتأجير عقارات مُدرّة للدخل في دول مجلس التعاون الخليجي
شركة ترو هورس العقارية ش.ذ.م.م	الإمارات العربية المتحدة	١٠٠%	١٠٠%	الإحتفاظ بعقارات لصالح المصرف

٢. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي عرض للسياسات المحاسبية الهامة والتي تم تطبيقها عند إعداد هذه البيانات المالية الموحدة. تم تطبيق هذه السياسات المحاسبية على نحو ثابت مع تلك السياسات المحاسبية التي تم تطبيقها في العام الماضي، باستثناء تلك التغييرات الناتجة من مراجعة أو إصدار معايير جديدة من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

(١) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة السارية المفعول من ١ يناير ٢٠١٧

لا توجد أي معايير أو تفسيرات جديدة صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والسارية المفعول للمرة الأولى للسنة المالية المنتهية من أو بعد ١ يناير ٢٠١٧ من المتوقع أن يكون لها أثر جوهري على المجموعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) – إضمحلال الموجودات، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية :

أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) – انخفاض القيمة، والخسائر الائتمانية والالتزامات ذات المخاطر العالية في ٢٠١٧. معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) سيحل محل معيار المحاسبة المالي رقم (١١) – المخصصات والاحتياطات، وأجزاء من معيار المحاسبة المالي رقم (٢٥) – الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة التي تعالج انخفاض القيمة. الهدف من هذا المعيار هو تأسيس سياسات المحاسبة وإعداد التقارير المالية لانخفاض القيمة والخسائر الائتمانية على مختلف التمويلات الإسلامية، والاستثمارات وبعض الموجودات الأخرى للمؤسسات المالية الإسلامية (المؤسسات)، والمخصصات مقابل الالتزامات ذات المخاطر العالية، والتي تمكّن على وجه الخصوص مستخدمي البيانات المالية على القيام بتقييم عادل للمبالغ، والتوقيت، وعدم اليقين المتعلقة بالتدفقات النقدية المستقبلية الخاصة بهذه الموجودات والمعاملات.

معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) يصنف الموجودات والتعرضات إلى ٣ فئات، وذلك بناء على طبيعة المخاطر ذات الصلة (أي المخاطر الائتمانية والمخاطر الأخرى)، ويصف ثلاث منهجيات لتقييم الخسائر لكل من فئات هذه الأصول. (١) منهجية الخسائر الائتمانية، (٢) منهجية صافي القيمة القابلة للتحقق، و (٣) منهجية انخفاض القيمة.

لغرض هذا المعيار، يجب تصنيف الموجودات والتعرضات ضمن الفئات التالية:

أ. الموجودات والتعرضات الخاضعة للمخاطر الائتمانية (تخضع لمنهجية الخسائر الائتمانية):

١. الذمم المدينة.

٢. التعرضات خارج الميزانية العمومية.

ب. المخزون (يخضع لمنهجية القيمة القابلة للتحقق).

ج. الموجودات والتعرضات التمويلية والاستثمارية الأخرى الخاضعة للمخاطر الأخرى، عدا مخاطر الائتمان (تخضع لمنهجية انخفاض القيمة)، باستثناء المخزون.

منهجية الخسائر الائتمانية للذمم المدينة والتعرضات خارج الميزانية العمومية تستخدم منهجية القياس المزدوج، والذي يتم بموجبها قياس مخصص الخسارة إما كخسائر ائتمانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً، أو خسائر ائتمانية متوقعة مدى الحياة.

الخسائر الائتمانية المتوقعة

يقدم معيار المحاسبة المالي رقم (٣٠) منهجية الخسائر الائتمانية مع نموذج تطلعي "للخسائر الائتمانية المتوقعة". نموذج انخفاض القيمة الجديد سيكون واجب التطبيق على الموجودات المالية التي تخضع لمخاطر الائتمان. كما يتطلب عدد من القرارات الجوهرية عند تطبيق المتطلبات المحاسبية لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة، مثل:

- تحديد معايير الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان؛

- اختيار النماذج والفرضيات المناسبة لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة؛

- تعيين عدد السيناريوهات المستقبلية والموازن ذات العلاقة لكل نوع من المنتجات/ الأسواق والخسائر الائتمانية المتوقعة المصاحبة.

- إعداد مجموعات لموجودات مالية مماثلة لأغراض قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(٢) المعايير والتعديلات والتفسيرات الجديدة الصادرة ولكن غير نافذة بعد (يتبع)

الخسائر الائتمانية المتوقعة (يتبع)

هذا المعيار ساري المفعول للفترة المالية المنتهية من أو بعد ١ يناير ٢٠٢٠، مع السماح بالتطبيق المبكر. وفقاً لما تقضي به الجهة التنظيمية، على جميع البنوك الإسلامية تطبيق المعيار المالي رقم (٣٠) مبكراً بدءاً من ١ يناير ٢٠١٨.

وتقدر المجموعة أن المبلغ الانتقالي لمعيار المحاسبة المالي رقم ٣٠ سيخفّض حقوق المساهمين بحوالي ٩,٥٥٨ ألف دينار بحريني تقريباً كما في ١ يناير ٢٠١٨. ويرتبط التأثير المقدر أساساً بزيادة مخصص خسائر الائتمان وفقاً للمتطلبات الجديدة لانخفاض القيمة. وتواصل المجموعة مراجعة وتنقيح والتحقق من صحة نماذج انخفاض القيمة والضوابط المتعلقة بالعملية، والتي قد تغير التأثير الفعلي عند التطبيق.

(أ) بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. وتماشياً مع متطلبات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تقوم المجموعة بإتباع المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة وذلك في الحالات التي لا يوجد لها معيار محاسبي صادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات الإسلامية.

(ب) أساس الإعداد

العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة هي الدينار البحريني، والتي تعد العملة الرئيسية لمعاملات المصرف. تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء بعض الاستثمارات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

تصنف المجموعة مصروفاتها في بيان الدخل تبعاً لطبيعة المصروف.

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة استخدام بعض التقديرات المحاسبية الحساسة. كما يتطلب أيضاً من الإدارة الإجتهد في تقدير الإجراءات المتبعة عند تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. تتم مراجعة التقديرات والفرضيات بصورة مستمرة. يتم احتساب التعديلات على التقديرات في الفترة التي تتم فيها هذه التعديلات وفي أي فترة مستقبلية متأثرة. تعتقد الإدارة بأن الفرضيات المستخدمة مناسبة وبالتالي فإن البيانات المالية للمجموعة تعكس الوضع المالي والنتائج بصورة عادلة. إن الأمور المعقدة التي تتطلب قدرًا كبيراً من الإجتهد أو التي تتطلب فرضيات وتقديرات مؤثرة على البيانات المالية الموحدة مبينة في الإيضاح رقم ٢١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ج) أساس التوحيد

(١) الشركات التابعة

الشركات التابعة هي مؤسسات (وتشمل شركات ذات أغراض خاصة) خاضعة لسيطرة المصرف. توجد السيطرة عندما يكون للمصرف سلطة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة من أجل الحصول على المنافع من أنشطتها. يتم توحيد البيانات المالية للشركات التابعة من تاريخ تحويل السيطرة إلى المجموعة ويتم التوقف عن توحيد البيانات المالية عند فقدان تلك السيطرة. يُفترض وجود السيطرة عندما يمتلك المصرف أكثر من ٥٠% من حقوق التصويت في المنشأة.

الشركات ذات الأغراض الخاصة هي شركات تم إنشاؤها لتحقيق هدف مُحدد وواضح كتوريق أصول معينة، أو تنفيذ معاملة معينة لتمويل أو استثمار وعادة تكون حقوق التصويت ذات أهمية لتشغيل هذه الشركات. يتم تحديد ما إذا كان المستثمر يتصرف كمدير أو وكيل بناءً على إمتلاكه سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد وبالتالي مدى العلاقة بين السلطة والعوائد. إن إمتلاك المستثمر سلطة إتخاذ القرار في الاستثمار والمقدرة على التحكم في العوائد يحدد ما إذا كان يتصرف كمدير أو وكيل، لتحديد ما إذا كان هناك علاقة بين السلطة والعوائد. إذا كان صانع القرار وكيلاً، فلا توجد علاقة بين السلطة والعوائد، والسلطة المفوضة لصانع القرار لا تؤدي لإستنتاج السيطرة. عند إتخاذ المجموعة قرارات إختيارية، كإقراض مبالغ تفوق التسهيلات المالية المقدمة أو تمديد الشروط لتتجاوز الشروط الأصلية، أو في حالة تغير العلاقة بين المجموعة والشركة ذات الأغراض الخاصة، فإن المجموعة تقوم بإعادة تقييم السيطرة على الشركة ذات الأغراض الخاصة. تقوم المجموعة بوصفها مؤتمنة بإدارة الموجودات المحتفظ بها بصفة الأمانة وأدوات الاستثمار الأخرى نيابة عن المستثمرين.

لا يتم إضافة البيانات المالية للشركات ذات الأغراض الخاصة ضمن البيانات المالية الموحدة للمجموعة إلا في حالة سيطرة المجموعة على هذه الشركات. يتضمن الإيضاح رقم ٢٢ معلومات عن الموجودات المُدارة من قبل المجموعة والمحتفظ بها بصفة الأمانة.

(٢) الإستثمارات في الشركات الزميلة (الإستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية)

الشركات الزميلة هي مؤسسات تمارس المجموعة سلطة مؤثرة عليها ولكن من دون التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية للحصول على منافع من أنشطتها.

يتم إحتساب قيمة الاستثمار في الشركات الزميلة مبدئياً بالتكلفة ويتم زيادة أو خفض هذه القيمة بإحتساب حصة المُستثمر من ربح أو خسارة الشركة المُستثمر فيها بعد تاريخ الإستحواذ. تنخفض القيمة الدفترية للاستثمار بالتوزيعات المستلمة من الشركة المُستثمر فيها. قد يكون من الضروري عمل تسويات للقيمة الدفترية عند وجود أي تغيير في حصة المستثمر في الشركة والتي قد تنتج عن تغيرات في ملكية الشركة المُستثمر فيها. عندما تتعدى حصة المجموعة من الخسائر حصتها في الشركة الزميلة، يتم تخفيض القيمة الدفترية إلى صفر ويتم وقف إحتساب أي خسائر إضافية، بإستثناء في الحالات التي يكون على المجموعة إلتزامات قانونية أو إعتبارية أو في حالة قيام المجموعة بدفع مبالغ نيابة عن الشركة الزميلة.

يتم تقييم إنخفاض القيمة الدفترية للإستثمارات المحتسبة بطريقة حقوق الملكية بحسب السياسة المبينة في إيضاح رقم ٢ (م).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ج) أساس التوحيد (يتبع)

(٣) معاملات تم إستبعادها عند توحيد البيانات المالية

تم إستبعاد جميع المعاملات والأرصدة، وأي أرباح غير محققة نتجت عن عمليات مع شركات المجموعة عند إعداد البيانات المالية الموحدة. كما تم أيضاً إستبعاد الأرباح الناتجة من المعاملات التي تتم بين المجموعة والشركات الزميلة والتي تم إحتسابها بطريقة حقوق الملكية إلى حد استثمار المجموعة في هذه الشركات. ويتم أيضاً إستبعاد الخسائر غير المحققة بالطريقة ذاتها، ولكن إلى الحد بحيث لا تكون هناك أدلة على حدوث أي إنخفاض في القيمة. تم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة والشركات الزميلة عند الضرورة وذلك لضمان توافقها مع السياسات التي تطبقها المجموعة.

(د) معاملات بالعملة الأجنبية

يتم إحتساب البنود المتضمنة في البيانات المالية الموحدة للمجموعة بالعملة الإقتصادية الرئيسية للبيئة التي تعمل فيها المجموعة ("عملة التعامل"). يتم إعداد البيانات المالية الموحدة بالدينار البحريني وهي العملة التي تستخدمها المجموعة في معاملاتها وكذلك في إعداد البيانات المالية.

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملة الأجنبية إلى عملة التعامل لكل وحدة بأسعار الصرف السائدة وقت إجراء المعاملة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن فرق العملة الناتجة عن سداد مثل هذه المعاملات ومن تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية والتي تتم بالعملة الأجنبية في بيان الدخل وبسعر الصرف السائد في نهاية السنة. يتم إحتساب فروقات العملة الناتجة عن البنود غير المالية والتي تظهر بالقيمة السوقية، كبعض الاستثمارات في أوراق مالية والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، في إحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات. إن العملات المستخدمة من قبل شركات المجموعة هي إما الدينار البحريني أو الدولار الأمريكي والذي يرتبط بالدينار البحريني. وعليه، لن تنتج فروقات من تحويل البيانات المالية لشركات المجموعة والتي لها عملة تعامل تختلف عن العملة المستخدمة في إعداد البيانات المالية الموحدة.

(هـ) استثمارات في أوراق مالية

تشتمل هذه الاستثمارات على استثمارات في أوراق مالية واستثمارات في صكوك. يُسنتنى من الاستثمارات في الأوراق المالية كلاً من استثمارات في شركات تابعة واستثمارات محتسبة بطريقة حقوق الملكية (إيضاح رقم ٢ (ج)).

(١) التصنيف

تصنف المجموعة استثماراتها في الأوراق المالية إلى أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون وأدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية. الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون هي الاستثمارات التي تكون مدفوعات الأرباح ورأس المال فيها ثابتة أو معلومة. الأدوات المصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية هي الاستثمارات التي لا تتوفر فيها مميزات الأدوات المصنفة كاستثمارات في ديون والتي تتضمن أدوات لها موجودات ذات قيمة بعد خصم جميع مطلوباتها.

أدوات الدين:

يتم تصنيف الأدوات كاستثمارات في ديون والتي تظهر بالتكلفة المطفأة فقط عندما تتم إدارة هذه الأدوات بتعاقدات على أساس العائد أو عندما لا يتم الإحتفاظ بها لغرض المتاجرة أو عندما لا تكون ضمن الفئة التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يتضمن الاستثمار في أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون تظهر بالتكلفة المطفأة على استثمارات في صكوك متوسطة وطويلة الأجل.

جميع الاستثمارات في أدوات الدين تظهر بالتكلفة المطفأة، وتتكون من الصكوك فقط.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

هـ) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(١) التصنيف (يتبع)

الاستثمارات في حقوق الملكية :

يتم تصنيف الاستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في حقوق الملكية إلى الفئات التالية: (١) تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل أو (٢) تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، متناسقة مع إستراتيجية الاستثمار.

يمتلك البنك استثماراً واحداً في أوراق مالية مصنّف بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، وتصنّف باقي الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

(٢) الإحتساب وإلغاء الإحتساب

يتم إحتساب الاستثمار في أوراق مالية في تاريخ المعاملة وهو التاريخ الذي تقوم المجموعة فيه بالتعاقد لشراء أو بيع الموجودات، أو التاريخ الذي تصبح فيه المجموعة طرفاً في شروط تعاقدية لهذه الأداة. يتم إلغاء إحتساب الاستثمار عندما تنعدم حقوق إستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما تقوم المجموعة بنقل جميع مخاطر وعوائد حقوق الملكية بشكل جوهري.

(٣) القياس

يتم مبدئياً قياس الاستثمارات في أوراق مالية بالقيمة العادلة، وهي قيمة المقابل المدفوع. يتم مبدئياً إحتساب تكاليف معاملات الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل كمصروفات في بيان الدخل. أما الاستثمارات الأخرى في الأوراق المالية، فيتم إدراج تكاليف معاملاتها ضمن الإحتساب المبدئي.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في الفترة التي تنشأ فيها هذه التغيرات وذلك في بيان الدخل. يتم إحتساب الأرباح والخسائر الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة للاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية في بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ويتم عرضها ضمن بند منفصل لإحتياطي القيمة العادلة للاستثمارات ضمن حقوق الملكية. يراعى عند إحتساب أرباح أو خسائر تغيرات القيمة العادلة الفصل بين الجزء المتعلق بحقوق الملكية والجزء المتعلق بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار. عند بيع الاستثمارات المصنفة كاستثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية، أو عند إنخفاض قيمتها، أو عند تحصيلها أو إستبعادها، يتم تحويل أرباح تلك الاستثمارات أو خسائرها المترجمة والتي تم إحتسابها سابقاً ضمن بيان التغيرات في حقوق الملكية إلى بيان الدخل.

بعد الإحتساب المبدئي، يتم قياس الاستثمارات في ديون والتي لا يتم تصنيفها ضمن الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، بالتكلفة المطفأة بإستخدام معدل الربح الفعلي بعد طرح أي مخصصات الإنخفاض في القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

هـ) استثمارات في أوراق مالية (يتبع)

(٤) مبادئ القياس

قياس التكلفة المطفأة

التكلفة المطفأة لموجودات أو مطلوبات مالية هي المبلغ الذي تم قياس الموجودات أو المطلوبات المالية به عند الإحتساب المبدئي، بعد طرح مدفوعات المبلغ الأساسي، وإضافة أو طرح الإطفاء المتراكم باستخدام معدل الربح الفعلي لأي فرق بين المبلغ المحتسب مبدئياً ومبلغ الإستحقاق، مخصوماً منه أي إنخفاض (بصورة مباشرة أو عن طريق إستخدام حساب مخصصات) في القيمة أو عدم إمكانية التحصيل. يشتمل معدل الربح الفعلي على جميع الرسوم المدفوعة أو المستلمة والتي تعتبر جزءاً أساسياً من معدل الربح الفعلي.

قياس القيمة العادلة

القيمة العادلة هي المبلغ الذي يمكن به مبادلة موجودات أو سداد مطلوبات بين طرفين ملمّين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة بتاريخ القياس. تقوم المجموعة بقياس القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام الأسعار المدرجة في سوق نشط لهذه الأداة متى ما توفرت.

تستخدم المجموعة للاستثمارات الغير مدرجة بالقيمة العادلة، تقنيات تقييم معروفة لإحتساب القيمة العادلة. قد لا يمكن ملاحظة جميع البيانات التي يتم إدخالها في هذه النماذج أو بعضها سوقياً، ولكن يتم تقديرها بناءً على فرضيات. المعلومات التي يتم إدخالها في نماذج التقييم تمثل توقعات السوق وقياس العوائد والمخاطر الملازمة لهذه الأدوات المالية.

يتم تسجيل تعديلات التقييم للحصول على عائد من فروقات العرض والطلب، مخاطر السيولة، وغيرها من العوامل. تعتقد الإدارة بأن تعديلات التقييم هذه ضرورية ومناسبة لقياس قيمة الاستثمارات بصورة عادلة.

إذا لم تتوفر أسعار مدرجة أو طرق أخرى مناسبة لإحتساب القيمة العادلة، تظهر الاستثمارات بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات انخفاض القيمة.

(و) موجودات التمويلات

موجودات التمويلات هي عبارة عن عقود تمويلات متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تكون مدفوعاتها ذات طبيعة ثابتة أو قابلة للتحديد. وتشتمل هذه الموجودات على تمويلات بعقود مرابحة، ومشاركة، وإستصناع، ووكالة. يتم قياس موجودات التمويلات من تاريخ نشأتها وتظهر بالتكلفة المطفأة بعد طرح مخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت.

(ز) ودائع لدى ومن مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية، وأفراد

تشتمل على مبالغ مودعة من وإلى المصرف على هيئة عقود متوافقة مع الشريعة الإسلامية. تكون هذه الودائع في العادة قصيرة الأجل وتظهر بتكلفتها المطفأة.

(ح) النقد وما في حكمه

لغرض إعداد بيان التدفقات النقدية، يشتمل النقد وما في حكمه على نقد وأرصدة لدى البنوك (مستبعد منه حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي)، وكذلك ودائع لدى مؤسسات مالية تستحق خلال ثلاثة أشهر أو أقل من تاريخ تمويلها، والتي تتعرض لمخاطر غير جوهرية ناتجة من تغيرات القيمة العادلة والتي تستخدمها المجموعة لإدارة إلتزاماتها قصيرة الأجل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (بتبع)

ط) موجودات مشترأة لغرض التأجير

تظهر الموجودات المشترأة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم وأي إنخفاض في القيمة. وفقاً لشروط التأجير، تنتقل ملكية الموجودات المؤجرة للمستأجر في نهاية مدة عقد التأجير، شريطة تسديد جميع أقساط الإيجار. يتم احتساب الإستهلاك وفقاً لطريقة القسط الثابت على مدى فترة التأجير. تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم إمكانية وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة الموجودات المشترأة لغرض التأجير. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في القيمة بالفرق بين القيمة الدفترية للموجودات (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) والقيمة القابلة للإسترداد. تُحْمَلُ خسائر الإنخفاض في القيمة (إن وجدت) في بيان الدخل.

ي) استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض التأجير، أو لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، أو المحتفظ بها لكلا الغرضين كعقارات استثمارية. يتم تقييم العقارات الاستثمارية بسعر التكلفة بعد طرح مصروفات الإستهلاك ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. يشتمل سعر التكلفة على مصروفات لها علاقة مباشرة بعملية إقتناء الاستثمار العقاري. تتضمن الاستثمارات العقارية قطع أراضي مصنفة كاستثمار عقاري محتفظ بها لغرض الإستفادة من الزيادة في قيمتها، فلل و مباني تتضمن العقارات الاستثمارية محتفظ بها لتحصيل الأيجارات.

الأرض لا يتم إستهلاكها. المباني يتم إستهلاكها خلال ٢٥ سنة.

ك) عقارات قيد التطوير

تتكون عقارات قيد التطوير من فلل تم تطويرها لغرض البيع في سياق العمل الاعتيادي، والتكاليف المتكبدة لتصل بالعقارات إلى الوضعية القابلة للبيع. يتم احتساب عقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هي سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي، مطروحاً منه تكاليف الانتهاء من التطوير ومصروفات البيع.

ل) عقارات ومعدات

تظهر العقارات والمعدات بالتكلفة بعد طرح الإستهلاك المتراكم ومخصصات الإنخفاض في القيمة، إن وجدت. تشتمل العقارات على أرض لا يتم إستهلاكها. يتم إستهلاك المعدات الأخرى باستخدام طريقة القسط الثابت على مدى العمر الافتراضي المقدر لها والذي يتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الافتراضي للموجودات وتعديلها إذا تطلب الأمر في تاريخ كل بيان للمركز المالي.

م) إنخفاض قيمة الموجودات

الموجودات المالية

تقوم المجموعة في تاريخ كل بيان للمركز المالي بتقييم وجود أي دليل موضوعي على حدوث إنخفاض في قيمة أي من الموجودات. الأدلة الموضوعية على الإنخفاض في قيمة الموجودات المالية يمكن أن تشمل عجز أو تأخر المقترض في السداد، أو إعادة هيكلة التمويل أو المبلغ المدفوع مقدماً من قبل المجموعة بشروط لا تعتبرها المجموعة مثالية في ظروف أخرى، أو وجود مؤشرات على أن المقترض أو المصدر سيعلن إفلاسه، أو الركود في سوق نشطة للأوراق المالية، أو أي معلومات ملاحظة تتعلق بمجموعة من الموجودات كتغيرات سلبية في وضع مدفوعات المقترضين أو المصدر في المجموعة، أو الأوضاع الاقتصادية المتلازمة مع العجز في المجموعة. إضافة إلى ذلك، فإن وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة بسعر أقل من سعر التكلفة للاستثمارات في الأوراق المالية يعتبر دليلاً على إنخفاض القيمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(م) انخفاض قيمة الموجودات (يتبع)

الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة

تشتمل هذه الموجودات على موجودات التمويل واستثمارات في أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون والذمم المدينة. يتم قياس الانخفاض في قيمة موجودات التمويل التي تظهر بالتكلفة المطفأة بالفرق بين القيمة الدفترية لهذه الموجودات المالية والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مخفضة بمعدل الربح الفعلي الأصلي لهذه الموجودات. يتم احتساب الخسائر في بيان الدخل في حساب مخصصات الانخفاض في القيمة. عندما يؤدي حدث لاحق إلى إنكماش خسائر الانخفاض في القيمة، يتم عكس هذه الخسائر في بيان الدخل. المبالغ المسترجعة من الأصول المشطوبة في السنوات السابقة يتم طرحها من مجموع مخصصات انخفاض القيمة في بيان الدخل. تأخذ المجموعة بعين الاعتبار أي أدلة لانخفاض قيمة الموجودات المالية التي تظهر بالتكلفة المطفأة على أساس فردي وجماعي.

يتم تقييم الانخفاض في القيمة لجميع الموجودات المالية التي تعتبر جوهرية بصورة فردية. جميع الموجودات المالية التي وجدت غير منخفضة القيمة بصورة فردية يتم فحصها بشكل جماعي لانخفاض القيمة الذي تم تكبده ولكن لم يتم تحديده بعد. الموجودات المالية التي لا تعتبر جوهرية بصورة فردية يتم تقييم الانخفاض في قيمتها عن طريق جمع تلك الموجودات التي لها خصائص مخاطر متشابهة.

الاستثمارات في حقوق الملكية التي تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

في حالة الاستثمارات في الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والتي تظهر بالقيمة العادلة، يعتبر وجود أي انخفاض جوهري أو أي انخفاض لفترة طويلة في القيمة العادلة للأوراق المالية وبسعر أقل من سعر التكلفة دليلاً على حدوث انخفاض في قيمتها. تعتبر المجموعة أن الانخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض بنسبة تفوق ٣٠% من تكلفته، ولمدة تتجاوز تسعة أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة. وفي حالة وجود مثل هذه الدلائل، يتم تحويل الخسائر المتراكمة - والتي تظهر بحساب الفرق بين تكلفة الإستحواذ وبين القيمة العادلة الحالية، بعد طرح أي خسائر انخفاض في قيمة ذلك الاستثمار تم احتسابها سابقاً في بيان الدخل - من بيان حقوق الملكية إلى بيان الدخل. يتم لاحقاً عكس خسائر مخصصات الانخفاض في قيمة أدوات الاستثمار في حقوق الملكية، والتي تم احتسابها في بيان الدخل، من خلال حقوق الملكية.

بالنسبة للاستثمارات التي تظهر بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الانخفاض في القيمة بسبب عدم توفر أدوات قياس موثوقة للقيمة العادلة، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على حدوث انخفاض في قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الاقتصادية. يتم احتساب مخصص انخفاض في القيمة إذا كانت القيمة التقديرية القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الاستثمار.

الموجودات غير المالية

تقوم المجموعة بمراجعة القيمة الدفترية لموجوداتها غير المالية (الموجودات المالية الغير مبينة أعلاه) في تاريخ كل بيان للمركز المالي لتقييم وجود أي دليل قد يثبت حدوث انخفاض في قيمتها. عند وجود مثل هذه الدلائل، يتم تقدير القيمة المتوقع إسترجاعها لهذه الموجودات. تقدر القيمة القابلة للإسترجاع لأي موجودات إما بقيمتها المستغلة أو بقيمتها العادلة بعد طرح تكاليف البيع، أيهما أكبر. تحتسب خسائر الانخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم احتساب خسائر الانخفاض في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الانخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تعيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(م) انخفاض قيمة الموجودات (يتبع)

عند تقدير القيمة المستغلة، يتم تخفيض التدفقات النقدية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييم السوق الحالي للقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المحددة لموجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية. تحتسب خسائر الإنخفاض في القيمة إذا تجاوزت القيمة الدفترية لأي موجودات أو وحدات تنتج تدفقات نقدية قيمتها التقديرية المتوقع إسترجاعها. يتم احتساب خسائر الإنخفاض في القيمة في بيان الدخل. يتم عكس خسائر الإنخفاض في القيمة فقط عند وجود مؤشرات تبين إنتفاء هذه الخسائر وعند تغيّر التقديرات المستخدمة لتحديد القيمة المتوقع إسترجاعها. لا يتم إطفاء الشهرة المحتسبة على حده وإنما يتم إختبارها سنوياً لإنخفاض القيمة ويتم إحتسابها بالتكلفة بعد طرح الخسائر المتراكمة للإنخفاض في القيمة. لا يتم عكس خسائر الإنخفاض في قيمة الشهرة المحتسبة على حده. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، لم يحتسب المصرف أي شهرة.

(ن) حسابات جارية للعملاء

يتم احتساب الأرصدة في الحسابات الجارية (غير الاستثمارية) عند إستلامها من قبل المصرف. يتم قياس المعاملات بالقيمة النقدية المتوقع تحقيقها وإستلامها من قبل المصرف بتاريخ التعاقد. يتم قياس هذه الحسابات بقيمتها الدفترية في نهاية الفترة المحاسبية.

(س) حقوق أصحاب حقوق حسابات الاستثمار

تمثل حقوق أصحاب حسابات الاستثمار أموالاً يحتفظ بها المصرف في حسابات استثمار غير مقيدة، وله حرية التصرف في استثمارها. يخول أصحاب حسابات الاستثمار المصرف باستثمار أموالهم بالطريقة التي يراها مناسبة من غير وضع قيود من حيث المكان والطريقة والغرض من استثمار هذه الأموال.

يحتسب المصرف رسوم إدارة (رسوم مضارب) على أصحاب حقوق الاستثمار. من إجمالي الإيراد من حسابات الاستثمار، يتم تخصيص الإيراد العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار بعد توفير المخصصات، والإحتياطيات (إحتياطي معادلة الأرباح وإحتياطي مخاطر الاستثمار) وبعد طرح حصة المصرف كمضارب. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المصرف ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الإيراد من قبل إدارة المجموعة ضمن حدود مشاركة الأرباح المسموح بها بموجب شروط حسابات الاستثمار. يتم تخصيص الدخل المكتسب من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار فقط بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. يتحمل المصرف المصروفات الإدارية المتعلقة بإدارة هذه الأموال ولا يتم تحميلها على أصحاب حسابات الاستثمار.

يفرض البنك مخصصاً محدداً ومخصصاً جماعياً على حقوق ملكية المساهمين. لا تخضع المبالغ المستردة من هذه الموجودات منخفضة القيمة للتخصيص بين حاملي حسابات الاستثمار وحقوق ملكية المساهمين.

تظهر حسابات الاستثمار بقيمتها الدفترية وتشمل المبالغ المحتفظ بها في إحتياطيات معادلة الأرباح ومخاطر الاستثمارات. إحتياطي معادلة الأرباح هو المبلغ الذي يخصه المصرف من إيرادات المضاربة، قبل احتساب رسوم المضارب، وذلك بهدف المحافظة على مستوى معين من العوائد لأصحاب الودائع من الاستثمارات. إحتياطي مخاطر الاستثمار هو المبلغ الذي يخصه المصرف من إيرادات أصحاب حسابات الاستثمار، بعد احتساب رسوم المضارب، وذلك لغرض تعويض أي خسائر مستقبلية قد يتعرض لها أصحاب حسابات الاستثمار. ينتج عن إنشاء هذه الإحتياطيات زيادة في المطلوبات المتعلقة بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ع) حسابات الاستثمار المقيدة

تمثل حسابات الاستثمار المقيدة موجودات مقتناة بواسطة أموال أصحاب هذه الحسابات المقيدة وما شابهها حيث يقوم المصرف بصفته مدير استثمار بإدارتها إما على أساس عقود مضاربة أو وكالة. يتم استثمار أموال حسابات الاستثمار المقيدة في مشاريع محددة بناءً على توجيهات أصحاب هذه الحسابات. لا يتم إدراج الموجودات المحتفظ بها تحت هذا التصنيف ضمن موجودات المجموعة في البيانات المالية الموحدة.

ف) الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تلزم المجموعة القيام بدفعات محددة لتعويض حامل الضمان عن الخسارة التي يتكبدها بسبب فشل مدين معين عن تسديد دفعات عند حلول أجلها وفقاً لشروط أداة الدين. يتم إحتساب عقد الضمان المالي من تاريخ إصداره. يتم إحتساب المطلوبات الناشئة من عقود الضمانات المالية بالقيمة الحالية للدفعات المقدرة، وذلك عندما يصبح تسديد هذه الدفعات وفقاً لعقد الضمان محتملاً.

ص) أسهم الخزينة

يتم إحتساب المبلغ المدفوع والذي يشمل جميع المصرفيات التي لها علاقة مباشرة بعملية الإستحواذ على أسهم الخزينة في بيان حقوق الملكية. يظهر المبلغ المستلم من بيع أسهم الخزينة في البيانات المالية كتغير في حقوق الملكية. لا يتم إحتساب أي ربح أو خسارة في بيان الدخل من بيع أسهم الخزينة.

ق) الإحتياطي القانوني

بموجب متطلبات قانون الشركات التجارية البحريني لسنة ٢٠٠١، يتم تحويل نسبة ١٠ بالمائة من ربح السنة إلى الإحتياطي القانوني والذي لا يتم توزيعه عادة إلا في حال التصفية. يجوز إيقاف هذا الإستقطاع عندما يبلغ الإحتياطي نسبة ٥٠ بالمائة من رأس مال المصرف المدفوع.

ر) إحتساب الإيراد

يتم إحتساب إيراد عقود المرابحات والوكالات على أساس الفترة الزمنية التي يغطيها العقد بإستخدام معدل الربح الفعلي.

يتم إحتساب أرباح وخسائر المصرف المتعلقة بعقود المشاركة والمضاربة التي تبدأ وتنتهي خلال فترة مالية واحدة في بيان الدخل وقت تصفيتها (إنهاء العقد). إذا كانت هذه العقود تتخلل أكثر من فترة مالية، يتم إحتساب الأرباح بالمقدار الذي توزع فيه هذه الأرباح خلال تلك الفترة ووفقاً لنسبة المشاركة في الأرباح المنصوص عليها في العقد.

يحتسب إيراد الإستصناع وهامش الربح بإستخدام طريقة نسبة الإنجاز.

يتم إحتساب إيراد الموجودات المشتركة لغرض التأجير (الإجارة المنتهية بالتمليك) بالتناسب مع الفترة الزمنية التي يغطيها الإيجار.

يتم إحتساب إيراد من الصكوك وكذلك إيرادات وتكاليف الودائع بإستخدام معدل الربح الفعلي على مدى الفترة الزمنية التي تغطيها هذه الأدوات.

يتم إحتساب إيرادات أرباح الأسهم عند نشوء حق الإستلام.

يتم إحتساب إيراد الإيجار بطريقة القسط الثابت على فترة عقد الإيجار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

(ر) احتساب الإيراد (يتبع)

تعتبر الرسوم وإيرادات العمولات جزءاً رئيسياً من معدل الربح الفعلي للأدوات المالية التي تظهر بالتكلفة المضافة ويتم إضافتها عند قياس معدل الربح الفعلي لهذه الموجودات المالية. يتم احتساب الرسوم والعمولات الأخرى، بما في ذلك رسوم خدمة الحسابات، وعمولة البيع، ورسوم الإدارة، ورسوم عرض وترتيب الأسهم، ورسوم ترتيب التكتلات، متى تم تقديم الخدمات ذات العلاقة.

(ش) الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية

يلتزم المصرف بعدم احتساب أي إيراد من مصدر يتنافى مع أحكام الشريعة الإسلامية. لذلك، تُجَنَّب جميع الإيرادات المخالفة للشريعة الإسلامية إلى حساب الأعمال الخيرية التي يستخدمها المصرف في أعمال الخير.

(ت) الزكاة

تقوم المجموعة باحتساب الزكاة وفقاً لمعيار المحاسبة المالية رقم (٩) "الزكاة"، وباستخدام طريقة صافي الموجودات. تقوم المجموعة بإخراج الزكاة على الإحتياطي القانوني والأرباح المستبقاة في نهاية السنة في حين يتوجب على المساهمين إخراج ما تبقى من مبلغ الزكاة. يقوم المصرف باحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بصورة سنوية. تقوم هيئة الرقابة الشرعية بالموافقة على النسبة التي تم إحتسابها لإخراج الزكاة. إن إخراج الزكاة عن الاستثمارات غير المقيدة والحسابات الأخرى هو من مسؤولية أصحاب هذه الحسابات.

(ث) منافع الموظفين

(١) المنافع قصيرة الأجل

تقاس منافع الموظفين قصيرة الأجل على أساس غير مخصص ويتم إحتسابها كمصروفات متى تم تقديم الخدمة ذات العلاقة. يتم عمل مخصص للمبلغ المتوقع دفعه ضمن مكافآت نقدية قصيرة الأجل أو خطط مشاركة في الأرباح إذا كان على المجموعة إلتزام قانوني أو حكومي نتيجة لخدمات سابقة قام الموظفون بتقديمها وأن هذا الإلتزام يمكن قياسه بطريقة موثوقة.

(٢) منافع نهاية الخدمة

يتم تغطية حقوق التقاعد والحقوق الإجتماعية الخاصة بالموظفين البحرينيين حسب نظام الهيئة العامة للتأمين الإجتماعي، وهو "نظام إشتراكات محددة"، حيث يتم بموجبه تحصيل إشتراكات شهرية من المصرف ومن الموظفين على أساس نسبة مئوية ثابتة من الراتب. يتم إحتساب مساهمة المصرف كمصروف في بيان الدخل متى إستُحققت.

يستحق الموظفون الأجانب الذين يعملون بعقود عمل ثابتة مكافأة نهاية خدمة وفقاً لنصوص قانون العمل البحريني، وذلك على أساس مدة الخدمة والتعويض النهائي. يتم عمل مخصص لهذه الإلتزامات غير الممولة وذلك على إفتراض أن جميع الموظفين قد تركوا العمل في تاريخ البيانات المالية.

تصنف هذه المنافع على أساس "نظام منافع محددة" ويتم إحتساب أي زيادة أو نقص فيها في بيان الدخل.

يوجد لدى المصرف كذلك نظام توفير إختياري للموظفين، حيث يساهم المصرف والموظفون شهرياً بنسبة مئوية ثابتة من الراتب. تتم إدارة هذا البرنامج من قبل مجلس أمناء أعضاؤه موظفون في المصرف. يصنف هذا البرنامج في طبيعته كنظام إشتراكات محددة، ويتم إحتساب مساهمات المصرف كمصروفات في بيان الدخل متى إستُحققت.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢. السياسات المحاسبية الهامة (يتبع)

ث) منافع الموظفين (يتبع)

(٣) برنامج حوافز الموظفين

يتم احتساب الأسهم الممنوحة للموظفين وفق برنامج حوافز الموظفين على أساس منح أسهم، كمصروف بالقيمة العادلة للأسهم بتاريخ المنح مع زيادة مقابلة في حقوق الملكية على فترة استحقاق الموظفين لهذه المنح. يتم تعديل المبلغ المحتسب كمصروف ليعكس بذلك عدد الأسهم الممنوحة والتي من المتوقع استيفاء شروط الخدمات وشروط الأداء غير سوقي لها، ليكون المبلغ المحتسب في الأخير وفقاً لعدد المنح التي لم تستوفي شروط الخدمات وشروط الأداء غير السوقي لها بتاريخ المنح.

بالنسبة للمنح التي لا تملك شروط استحقاق، فإنه يتم قياسها بالقيمة العادلة بتاريخ المنح لتعكس مثل هذه الشروط، ولا يوجد هناك ما يصل الفرق بين النتائج المتوقعة والفعلية.

خ) أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تحتسب أرباح الأسهم ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة كمطلوبات في الفترة التي يتم الإعلان عنها.

ذ) الإحتساب في تاريخ التداول

يتم احتساب جميع عمليات شراء وبيع الموجودات المالية والتي تمت بالطريقة الاعتيادية في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي قامت فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجودات.

ض) التسويات

يتم تسوية الموجودات والمطلوبات المالية فقط عندما تكون هناك حقوق تسوية قانونية أو حقوق تسوية من وحي الشريعة قابلة للتنفيذ وتعترم المجموعة القيام إما بسداد صافي المبلغ، أو بتسجيل الموجودات وسداد المطلوبات معاً.

ظ) المخصصات

يتم احتساب مخصصات، بناءً على أحداث سابقة، عندما تكون هناك إلتزامات قانونية أو حكومية على المصرف يمكن قياسها بطريقة موثوقة مع احتمال الحاجة لتدفقات ذات منافع اقتصادية يتم من خلالها سداد تلك الإلتزامات.

غ) برنامج حماية الودائع وحسابات أصحاب الاستثمار

يتم تغطية الأموال التي يحتفظ بها لدى المصرف في حسابات استثمار والحسابات الجارية ببرنامج حماية الودائع وحسابات الاستثمار ("البرنامج") الذي تم تأسيسه بموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي وفقاً لقرار رقم (٣٤) لسنة ٢٠١٠.

يطبق البرنامج على كل الحسابات المستحقة التي يحتفظ بها لدى المصرف وتخضع لإستبعادات معينة ومحددة، وسقف لمجموع المبالغ وغيرها من الأنظمة المتعلقة بتأسيس برنامج حماية الودائع ومجلس حماية الودائع.

أ) استرداد حيازة الموجودات

يتم تملك العقارات في بعض الأحيان بعد غلق الرهن على موجودات التمويلات متخلفة السداد والمتعثرة. يتم قياس العقارات المستردة بالقيمة الدفترية أو القيمة العادلة ناقصاً مصاريف البيع، أيهما أقل.

ب) تمويل متوسط الأجل

يمثل التمويل المتوسط الأجل تمويل تم الحصول عليه من خلال عقد مرابحة. يتم احتساب التمويل في تاريخ التعاقد ويسجل بالتكلفة المطفأة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣. نقد وأرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٦,٨٨٨	٨,١٣٤
١٧,١١٢	٢٤,٤٦١
١٢,١٥١	٢٥,٧٣٢
١٩,٨٥٥	١٧,٤٦٠
٥٦,٠٠٦	٧٥,٧٨٧

نقد
أرصدة لدى البنوك
حسابات لدى مصرف البحرين المركزي:
- حساب جاري
- حساب الإحتياطي

حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي غير متوفر لأغراض العمليات اليومية.

٤. ودائع لدى مؤسسات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٧٨,٧٥٧	٣٣,٩٩٦
(٤٣)	(٢٧)
٧٨,٧١٤	٣٣,٩٦٩

إجمالي ودائع المرابحات والوكالات
يُطرح: أرباح مؤجلة

بلغ متوسط الربح السنوي على الودائع لدى مؤسسات مالية لسنة ٢٠١٧ نسبة ١,٥٩% (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١,٥٣%).
بلغت الودائع المالية المستحقة خلال ٩٠ يوم أو أقل ٣٢,٩٢١ دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٧٨,٧١٤).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٥. موجودات التمويل

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٣٣٤,٦٣٢	٣٣٥,٠٦٤
٨,٧٦٥	٦,٩١٨
٢٩,٣٨٦	٢١,٤٨٢
١,١٥٥	١,١٣٧
٧	-
٣٧٣,٩٤٥	٣٦٤,٦٠١
(١٥,١٦٤)	(٦,٧٣٠)
(٣,٤٠٤)	(٣,٣٦٧)
٣٥٥,٣٧٧	٣٥٤,٥٠٤

مراوحة
مشاركة
وكالة
مضاربة
إستصناع
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - محددة
يُطرح: مخصصات الإنخفاض في القيمة - جماعية

تشتمل عقود المروحة على أرباح مؤجلة تبلغ ٢٣,٠٣٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٣١,٠٠٤ ألف دينار بحريني).

الحركة في مخصصات الإنخفاض في القيمة كما يلي:

الإجمالي	جماعية	محددة
١٨,٥٦٨	٣,٤٠٤	١٥,١٦٤
٤,٧٥٧	(٣٧)	٤,٧٩٤
(١٣,٢٢٨)	-	(١٣,٢٢٨)
١٠,٠٩٧	٣,٣٦٧	٦,٧٣٠

٢٠١٧

في ١ يناير ٢٠١٧
صافي مخصص السنة (إيضاح ١٩)
شطب

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الإجمالي	جماعية	محددة
١٣,٧٦٨	٣,٤٨٤	١٠,٢٨٤
٧,٦٠٦	(٨٠)	٧,٦٨٦
(٢,٨٠٦)	-	(٢,٨٠٦)
١٨,٥٦٨	٣,٤٠٤	١٥,١٦٤

٢٠١٦

في ١ يناير ٢٠١٦
صافي مخصص السنة (إيضاح ١٩)
شطب

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٦. استثمارات في الصكوك

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٧٣,٤٤٣	١١٣,٢٠٠
٧١١	١٤٧
٧٤,١٥٤	١١٣,٣٤٧

أدوات دين - بالتكلفة المطفأة

- صكوك مُسعرة *

- صكوك غير مُسعرة

تشتمل أدوات الدين على مخصصات إنخفاض محددة في القيمة تبلغ ١,٤١٧ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١,٠٢١ ألف دينار بحريني).

خلال السنة، تم احتساب مخصصات لإنخفاض القيمة بمبلغ ٣٩٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٥٨٩ ألف دينار بحريني) على أدوات الدين غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة.

* تتضمن صكوك بقيمة ٤٨,٨٨٨ ألف دينار مرهونة مقابل تمويل متوسط الأجل بقيمة ٤١,٣٠٨ ألف دينار.

٧. موجودات مشتراة لغرض التأجير

٢٠١٦	٢٠١٧
٧٥,٣٢٦	١٠٤,٨١٦
٤٠,٨٦٦	٢١,٨٧٣
(١١,٣٧٦)	(٦,٦٩٤)
١٠٤,٨١٦	١١٩,٩٩٥
٧,٥١٥	١١,٩٧٧
٧,٦١١	١٣,٤١٥
(٣,١٤٩)	(٢,٥٩٠)
١١,٩٧٧	٢٢,٨٠٢
٩٢,٨٣٩	٩٧,١٩٣

التكلفة

في ١ يناير

إضافات خلال السنة

سداد / تسويات خلال السنة

في ٣١ ديسمبر

الإستهلاك المتراكم

في ١ يناير

إستهلاك السنة

سداد خلال السنة

في ٣١ ديسمبر

صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر

بلغت أقساط الإيجارات المستحقة ٨,٥٩٠ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٢,٥٧٣ ألف دينار بحريني). أقساط الإيجارات المستحقة هي صافية من مخصصات جماعية بمبلغ ١,٠٥٢ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٩٥٩ ألف دينار بحريني) ومخصصات محددة بمبلغ ٧٩ (٢٠١٦: لاشيء). بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة المحتسبة على أقساط الإيجارات المستحقة خلال السنة ١٧٣ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢٣٦ ألف دينار بحريني).

يتضمن صافي القيمة الدفترية لموجودات مشتراة لغرض التأجير على تمويلات للمستهلكين بلغت ٨٨,٩٨٤ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٨٨,٢٧٧ ألف دينار بحريني).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٨. استثمارات في أوراق مالية

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
١٥,١٤٨	١٣,١٤٨
٣٩,٩٧٣	٣٩,٠٥٥
٥٥,١٢١	٥٢,٢٠٣

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة (بالقيمة العادلة)

بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية
- أسهم حقوق ملكية غير مسعرة (تظهر بالتكلفة
ويُطرح منها الإنخفاض في القيمة)*

* تتضمن أسهم حقوق الملكية الغير المسعرة والتي تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان حقوق الملكية على استثمارات في شركات مقفلة أو تمثل استثمارات في مشاريع قامت المجموعة بالترويج لها. يتم احتساب هذه الاستثمارات بالتكلفة بعد طرح مخصص إنخفاض القيمة وذلك لعدم توفر سعر السوق أو أداة قياس موثوقة للقيمة العادلة. تنوي المجموعة التخلص من هذه الاستثمارات أساساً إما عن طريق عروض خاصة، أو عمليات بيع إستراتيجية، أو بيع الأصول الأساسية أو عن طريق طرح أولي عام.

بلغت مخصصات الإنخفاض في القيمة التي تم احتسابها خلال السنة ١,٣١١ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١,٨٥٢ ألف دينار بحريني) على أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة.

تظهر أسهم حقوق الملكية الغير مسعرة بالتكلفة مطروحاً منها مخصصات إنخفاض في القيمة والتي تبلغ قيمتها ١٢,٨٧٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١٠,٤٩٣ ألف دينار بحريني). خلال السنة، قامت المجموعة بشطب استثمارات مخفضة بالكامل بقيمة ٢,٩٨٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٥,١١١ ألف دينار بحريني)

٩. استثمارات عقارية

٢٠١٦ المجموع	٢٠١٧ المجموع	مباني	أراضي
٢٠,٢٢٣	٢٢,٨٦٦	٣,٢٤٦	١٩,٦٢٠
٥,٠٨٨	٥٤٢	٢٤٨	٢٩٤
(٢,٤٤٥)	(١,٠٨٤)	(٦٣١)	(٤٥٣)
-	(٧٩٠)	(٧٩٠)	-
٢٢,٨٦٦	٢١,٥٣٤	٢,٠٧٣	١٩,٤٦١
١,١٥٢	١,٣٥٨	١,٣٥٨	-
٢٦١	٧٣	٧٣	-
(٥٥)	(٦٠)	(٦٠)	-
١,٣٥٨	١,٣٧١	١,٣٧١	-
٢١,٥٠٨	٢٠,١٦٣	٧٠٢	١٩,٤٦١

التكلفة
في ١ يناير
إضافة
بيع
مخصصات الانخفاض (إيضاح ١٩)

في ٣١ ديسمبر
إستهلاك متراكم
في ١ يناير
إستهلاك السنة
بيع

في ٣١ ديسمبر

صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر

بعد نهاية السنة، قامت المجموعة ببيع مبنى بخسارة بلغت ٧٩٠ ألف دينار. تم تعديل القيمة الدفترية لتعكس هذه الخسارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

١٠. عقارات ومعدات

٢٠١٦ الإجمالي	٢٠١٧ الإجمالي	أعمال قيد الإنشاء	مركبات ومعدات أخرى	أجهزة حاسوب	أثاث و تجهيزات	أرض
١٥,٨٩٦	١٦,٢١٦	٦٩١	٤٩٥	٣,٩٣٩	٤,٣٧٧	٦,٧١٤
٤٦٣	٣٩١	١٩٧	٤٢	١٣٦	١٦	-
-	-	(٨٨٨)	١٠	٨٤٨	٣٠	-
(١٤٣)	(٤٣٨)	-	(٥)	(٤٣٣)	-	-
١٦,٢١٦	١٦,١٦٩	-	٥٤٢	٤,٤٩٠	٤,٤٢٣	٦,٧١٤
٧,٦١١	٨,٠٠٨	-	٣٥٨	٣,٥٣٢	٤,١١٨	-
٤٩٧	٤١١	-	٥٣	٢٦٨	٩٠	-
(١٠٠)	(٥)	-	(٥)	-	-	-
٨,٠٠٨	٨,٤١٤	-	٤٠٦	٣,٨٠٠	٤,٢٠٨	-
٨,٢٠٨	٧,٧٥٥	-	١٣٦	٦٩٠	٢١٥	٦,٧١٤
	٨,٢٠٨	٦٩١	١٣٧	٤٠٧	٢٥٩	٦,٧١٤

التكلفة

في ١ يناير

إضافات

رسملة

استبعاد

في ٣١ ديسمبر

الإستهلاك المتراكم

في ١ يناير

إستهلاك السنة

استبعاد

في ٣١ ديسمبر

صافي القيمة الدفترية في ٣١

ديسمبر ٢٠١٧

صافي القيمة الدفترية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

١١. ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٤٦,٠٧٧	١٤,٤١٧
٥٤,٥٧٢	٤٦,٩٤٢
١٠٠,٦٤٩	٦١,٣٥٩

مؤسسات غير مالية

أفراد

تمثل هذه المبالغ ودائع في صيغة عقود مرابحة ووكالة وتشمل أرباح مؤجلة بقيمة ١,٨٥٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٦):
٢,٥٠١ ألف دينار بحريني).

١٢. تمويل متوسط الأجل

خلال السنة، حصل المصرف على تسهيلين مرابحة متوسطة الأجل بمبلغ ٤١,٣٠٨ ألف دينار بحريني مضمونة باستثمارات في صكوك بقيمة ٤٨,٨٨٨ ألف دينار بحريني.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

١٣. مطلوبات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٢,٩٤٥	٢,٨٦٠
٢٥١	١٨٩
٧٢٣	٦٧٤
١١١	٢٧
٤,٢٨١	٤,٢٠٣
٨,٣١١	٧,٩٥٣

أرباح مضاربات مستحقة
ذمم دائنة للموظفين
أعمال خيرية وزكاة مستحقة الدفع (صفحة ١٢)
مستحقات عقود إستصناع
ذمم دائنة أخرى ومصروفات مستحقة

١٤. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يتم دمج المصرف الأموال المستلمة من حاملي حسابات الاستثمار ويقوم باستثمارها بصورة مشتركة في الموجودات التالية كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
١٧,١١٢	٢٤,٤٦١
١٩,٨٥٥	١٧,٤٦٠
٧٨,٧١٤	٣٣,٩٦٩
٧٣,٤٤٤	١١٣,١٩٩
٢١٥,٥٢٦	١٧٠,٧٢٩
٤٠٤,٦٥١	٣٥٩,٨١٨

أرصدة لدى البنوك
حساب الإحتياطي لدى مصرف البحرين المركزي
ودائع لدى مؤسسات مالية
أدوات مصنفة كاستثمارات في ديون - صكوك
موجودات التمويلات

بلغ رصيد إحتياطي معادلة الأرباح ورصيد إحتياطي مخاطر الاستثمار لاشيء كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: لاشيء).

يتم تخصيص الدخل المكتسب فقط من مجموعة الموجودات الممولة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار بين حاملي الأسهم وأصحاب حسابات الاستثمارات. لم يحتسب المصرف أي مصروفات إدارية على حسابات الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

١٤. حقوق حاملي حسابات الاستثمار (يتبع)

فيما يلي متوسط الأرباح الموزعة بين مساهمي المصرف و أصحاب حسابات الاستثمار:

٢٠١٦		٢٠١٧		
أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	أصحاب حسابات الاستثمار	مساهمي المصرف	
%٢١,٥٤	%٧٨,٤٦	%٢٦,٦٦	%٧٣,٣٤	مضاربة شهرية *
%٣٠,٧٧	%٦٩,٢٣	%٤١,٤٢	%٥٨,٥٨	مضاربة ٣ شهور
%٣٣,٢١	%٦٦,٧٩	%٤٤,٧٠	%٥٥,٣٠	مضاربة ٦ أشهر
%٥٣,١٧	%٤٦,٨٣	%٦٢,٠١	%٣٧,٩٩	مضاربة ١٢ شهر
%٥٧,٤٤	%٤٢,٥٦	%١٩,٤٥	%٨٠,٥٥	مضاربة ١٨ شهر
%٦١,٥٩	%٣٨,٤١	%٧٤,٣٧	%٢٥,٦٣	مضاربة ٢٤ شهر
-	-	%٨٧,٧٨	%١٢,٢٢	مضاربة ٣٦ شهر

* تتضمن حسابات التوفير والوافر و وحسابات مضاربة تحت الطلب

خلال السنة، بلغت حصة المضارب كنسبة من إجمالي أرباح الاستثمار ٤١,٨٦% (٢٠١٦: ٥٣,٥٧%) مقارنة بمتوسط حصة المضارب التعاقدية مع أصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالي، فإن البنك تنازل عن رسوم مضارب بلغ متوسطها ١٦,٩٤% (٢٠١٦: ١١,٢٣%).

لا يتشارك المصرف في الأرباح المحققة من استثمار الحسابات الجارية والأموال الأخرى المستلمة على أسس أخرى عدا عقود المضاربة.

جميع الأموال التي تم جمعها من أصحاب حسابات الاستثمار يتم تخصيصها للموجودات على أساس الأولوية، بعد تجنب مبلغ نقدي محدد وودائع لدى البنوك بغرض المحافظة على السيولة.

١٥. رأس المال

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠
١٠٥,٠٠٠	١٠٥,٠٠٠

المصرح به:

٣,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

الصادر والمدفوع:

١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم عادي (٢٠١٦: ١,٠٥٠,٠٠٠,٠٠٠)

بواقع ٠,١٠٠ دينار بحريني للسهم الواحد

يوجد لدى المصرف فئة واحدة فقط من أسهم حقوق الملكية ويتمتع حملة هذه الأسهم بحقوق تصويت متساوية.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، يحتفظ المصرف بأسهم خزينة تبلغ ٩٠,٦٤٤,١١٣ سهماً (٢٠١٦: ٨٣,٤٨٠,٨٤٠).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

١٥. رأس المال (يتبع)

فيما يلي بيان بأسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم التي يملكونها والتي تمثل نسبة ٥% أو أكثر من عدد الأسهم المتداولة:

النسبة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة (%)	عدد الأسهم	الجنسية
٤٧,٠٠	٤٩٣,٤٩٠,٩١٨	البحرين
٩,٩٨	١٠٤,٧٧٩,١١٠	الإمارات
٨,٤١	٨٨,٣٢٢,٤٢٥	الإمارات
٨,١٩	٨٦,٠٠٠,٣٤٦	البحرين

مجموعة جي إف إنش المالية *
شركة الاستثمار غولديلوكس المحدودة
مصرف الإمارات الإسلامي ش.م.ع
المصرف الخليجي التجاري ش.م.ب

* كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، تمثل هذه الأسهم ٤٧% من رأس مال المصرف (٢٠١٦: ٤٧%) تم الاحتفاظ بها في شركة أصول المصرف الخليجي التجاري نيابة عن مجموعة جي إف إنش المالية، والتي تعتبر الشركة الأم للمصرف لأغراض التقارير المالية.

١٦. إيراد من الصكوك

٢٠١٦	٢٠١٧
٣,٢٠٥ (٢٠٣)	٤,٦٢٨ ١٠٨
٣,٠٠٢	٤,٧٣٦

أرباح من أدوات دين - صكوك
أرباح/ (خسائر) من بيع صكوك

١٧. تكلفة الموظفين

٢٠١٦	٢٠١٧
٥,١٥٢ ٧٨٩ ٤٧	٥,٦٧٩ ٨٥٢ ١٤٣
٥,٩٨٨	٦,٦٧٤

رواتب ومنافع قصيرة الأجل
مصروفات تأمينات إجتماعية
مصروفات الموظفين الأخرى

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

١٨. مصروفات تشغيلية أخرى

٢٠١٦	٢٠١٧	
١,١٣٢	١,١١٤	تكلفة المكاتب
١,٢٢١	١,٢٥٦	تكاليف إعلانات وتسويق
٥١٣	٧٥٧	أتعاب مهنية
٤٣٠	٤٤٦	تقنية المعلومات
١٠٨	٣٥٦	مصروفات مجلس الإدارة
٢٥٧	٣١٣	مصروفات الإتصالات
٤٣٠	٥٣٧	مصروفات قنوات التوزيع
٩٨٠	٩٩١	مصروفات إدارية أخرى
٤٩٧	٤١١	مصروفات إستهلاك
٥,٥٦٨	٦,١٨١	

١٩. مخصصات الإنخفاض في القيمة

٢٠١٦	٢٠١٧	
٧,٦٠٦	٤,٧٥٧	موجودات التمويلات (إيضاح رقم ٥)
٥٨٩	٣٩٦	استثمارات في صكوك (إيضاح رقم ٦)
٢٣٦	١٧٣	أقساط إيجارات مستحقة (إيضاح رقم ٧)
١,٨٥٢	١,٣١١	استثمارات تظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح رقم ٨)
-	٧٩٠	استثمارات عقارية (إيضاح رقم ٩)
١,٠٠٤	٤٣	موجودات أخرى
(٢,٣٦٦)	-	مبالغ مستردة من أصول مشطوبة سابقا
٨,٩٢١	٧,٤٧٠	

٢٠. نظام حوافز الموظفين بالأسهم

أسست المجموعة شركة حوافز خليجي للإدارة ش.م.ب (م) ("حوافز")، وهي شركة ذات أغراض خاصة، للاحتفاظ بأسهم المستفيدين وفق النظام.

وافق المساهمون في اجتماع الجمعية العمومية الذي عقد بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠١٥ على نظام حوافز الموظفين بالأسهم ("النظام")، والذي يتفق مع الممارسات السليمة للمكافآت لمصرف البحرين المركزي. طبقاً لنظام الحوافز بالأسهم، يتم منح بعض الموظفين المؤهلين أسهم المصرف كمكافأة نظير أدائهم.

وفقاً للنظام، فإن أسهم المنحة لكل سنة أداء ستستحق مباشرة ولكن سيتم إصدارها على فترة ثلاث سنوات من تاريخ المنح. تخضع أسهم المنحة لفترة احتفاظ إضافية تمتد لسنة أشهر من تاريخ إنتهاء الفترة المؤجلة، وبعد ذلك يسمح للموظفين ببيعها في السوق بدون أي شروط. يسمح النظام للجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة الإدارية التابعة لمجلس إدارة المصرف بمصادرة أو إلغاء الأسهم غير الممنوحة، إذا كان ذلك مناسباً، في بعض الحالات المعينة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، كانت شركة حوافز تحتفظ بما مجموعه ٤,٦٤٣,٧٦٧ سهماً (٢٠١٦: ٦,٢٧٧,٦٣٢ سهماً). خلال السنة، تم منح ١,٠٩١,٩٦٢ سهماً (٢٠١٦: ٢,٥٥١,٧٧٠ سهماً) إلى الموظفين وفقاً لشروط النظام وتخضع لفترة الثلاث سنوات. خلال السنة قام المصرف بتحويل ١,٦٣٣,٨٦٦ سهماً للموظفين (٢٠١٦: ٨٥٥,٩٦٦).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢١. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات

يقوم المصرف بعمل تقديرات وإفتراضات تؤثر في مبالغ تم الإعلان عنها لموجودات ومطلوبات وذلك خلال الفترة المالية المقبلة. يتم تقييم التقديرات والإفتراضات بشكل مستمر وبناءً على الخبرة وعوامل أخرى، كتوقعات لأحداث مستقبلية يُفترض بأنها معقولة في مثل تلك الظروف.

الأحكام

تصنيف الاستثمارات

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، تقرر الإدارة عند شراء أي استثمار إما بتصنيفه كأدوات استثمار في ديون وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالتكلفة المطفأة، أو تقرر تصنيفه كأدوات استثمار في حقوق الملكية وتظهر بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. يعكس تصنيف كل استثمار نية الإدارة تجاه هذا الاستثمار ويخضع كل استثمار لمعاملة محاسبية مختلفة بناءً على تصنيفه (راجع إيضاح رقم ٢ (ه)).

شركات ذات أغراض خاصة

يقوم المصرف بتأسيس شركات ذات أغراض خاصة أساساً ليُمكن المستثمرين من المشاركة في استثماراته. يقوم المصرف بتوفير خدمات إدارية، إدارة استثمارات وخدمات إستشارية لهذه الشركات، يؤدي تقديم مثل هذه الخدمات إلى قيام المجموعة بإتخاذ قرارات نيابة عن هذه الشركات. يقوم المصرف بإدارة هذه الشركات نيابة عن عملائه الذين يمثلون أطرافاً خارجية مستفيدة من هذه الاستثمارات .

لايقوم المصرف بتوحيد بيانات الشركات ذات الأغراض الخاصة التي لايسيطر عليها. لتحديد ما إذا كان المصرف يمارس السيطرة على هذه الشركات، يتم قياس الأهداف من أنشطة هذه الشركات، ومدى تعرض المصرف لمخاطر ومنافع هذه الشركات، وكذلك نية المجموعة ومقدرتها على إتخاذ قرارات تشغيلية نيابة عن هذه الشركات ومدى إستفادة المجموعة من تنفيذ مثل هذه القرارات.

التقديرات

الإنخفاض في قيمة استثمارات في حقوق الملكية

تقوم المجموعة بتحديد الانخفاض في قيمة الاستثمارات التي تظهر بالقيمة العادلة عندما يكون هناك دليل موضوعي على انخفاض جوهري أو طويل الفترة في القيمة العادلة لأقل من سعر التكلفة. إن تحديد وجود أي إنخفاض جوهري أو إنخفاض لفترة طويلة يتطلب القيام بتقديرات.

في حالة الأسهم المُسعرة، تُعتبر المجموعة أن الإنخفاض يكون جوهرياً عندما تنخفض قيمته العادلة بنسبة تفوق ٣٠% من تكلفته، كما تُعتبر المجموعة أن أي إنخفاض في قيمة الأسهم بأقل من تكلفتها ولمدة تتجاوز ٩ أشهر إنخفاضاً لفترة طويلة.

في حالة الأسهم غير المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة، تقوم المجموعة بتقدير ما إذا كانت هناك أي أدلة موضوعية على إنخفاض قيمة كل استثمار عن طريق تقييم المؤشرات المالية أو التشغيلية أو الإقتصادية. يتم إحتساب الإنخفاض عندما تكون القيمة المقدرة القابلة للإسترجاع أقل من تكلفة الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدينانير البحرينية

٢١. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

(يتبع) التقديرات

عندما لا تتوفر القيمة العادلة بسهولة، وتظهر الاستثمارات بالتكلفة، يتم تقدير القيمة القابلة للإسترداد لهذه الاستثمارات لفحص الإنخفاض في قيمتها.

عند القيام بهذه التقديرات، يقوم المصرف بتقييم بعض العوامل التي من ضمنها وجود دلائل على تدهور في الوضع المالي للشركة المُستثمر فيها، وأداء الصناعة والقطاع الذي تعمل فيه، والتغيرات التكنولوجية، والتدفقات النقدية التشغيلية والتمويلية. من الممكن، بناءً على معلومات متوفرة، أن يتطلب التقييم الحالي لأي إنخفاض في القيمة تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات وذلك خلال السنة المالية القادمة بسبب تغيرات جوهرية في التقديرات المستخدمة لهذه التقييمات.

القيمة العادلة لأسهم حقوق ملكية غير مُسعرة

تقوم المجموعة بتحديد القيمة العادلة للاستثمارات غير المُسعرة باستخدام أساليب تقييم. وتشمل استخدام معاملات مع أطراف مُلمة بالمعاملة ومستعدة للقيام بها (إن وجدت)، أو استخدام تحليل التدفقات النقدية المخصومة أو مضاعفات السوق لأدوات مشابهة. يتم أخذ توقعات القيمة العادلة في فترة محددة، بناءً على حالة السوق والمعلومات المتوفرة عن الشركات التي تم الاستثمار فيها. هذه التوقعات مبنية على معلومات غير مؤكدة وأحكام مؤثرة، لذلك لا يمكن تحديدها بدقة. لا يمكن تأكيد أي أحداث مستقبلية (مثل مواصلة تحقيق الأرباح والإحتفاظ بالقوة المالية). من الممكن بحد معقول، بناءً على معلومات متوفرة، أن تكون النتائج خلال السنة المالية القادمة مختلفة عن الإفتراضات ما يتطلب تعديلاً جوهرياً للقيمة الدفترية للاستثمارات .

تقوم المجموعة متمثلة في مجلس الإدارة بوضع الأحكام والقواعد الهامة لإختيار المنهج الذي يعكس أفضل قياس للقيمة العادلة للاستثمارات. إن إختيار النماذج المستخدمة للتقييم خلال الفترة المشمولة بالتقرير له تأثير جوهري على القيمة العادلة للاستثمارات وعلى المبالغ التي تم عرضها في البيانات المالية الموحدة. قام المصرف بتبني طريقة مضاعف اكتساب السعر لتقييم أسهم حقوق الملكية الغير مُسعرة.

إن التأثير المحتمل لإستخدام البدائل الإفتراضية الممكنة لتقييم الاستثمارات والذي يؤدي إلى زيادة أو نقص بنسبة ٥% في مضاعفات السوق قد ينتج عنه زيادة أو نقص في القيمة العادلة التي تم عرضها بمبلغ ٦٥٠ ألف دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٧٥٧ ألف دينار بحريني). هذا التأثير سيقابله تسجيل أرباح أو خسائر من قبل المجموعة.

إنخفاض قيمة موجودات التمويلات

يتم تقييم موجودات التمويلات وفقاً للسياسة المحاسبية المبينة في الإيضاح رقم ٢(م). يتم تقييم مدى الإنخفاض في قيمة التعرضات لكل عميل على حده وبناءً على التقديرات التي تقوم بها الإدارة للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقع إستلامها. عند تقييم هذه التدفقات النقدية، تقوم الإدارة بتقييم للوضع المالي للعميل والقيمة الصافية المتحققة لأي موجودات أو ضمانات. يقوم قسم إدارة المخاطر وبصفة محايدة بمعاينة جدارة الموجودات التي إنخفضت قيمتها كل على حده، كما يقوم بتقييم الإستراتيجية المتاحة للخروج من هذه الأزمة وتقييم التدفقات النقدية المتوقع إستلامها.

لغرض تقييم حدوث أي إنخفاض في القيمة، يتم تجميع موجودات التمويلات التي لها صفات مخاطر إنتمانية متشابهة (أي بناءً على نوع الأصول، ونوع الضمانات، ووضع المتأخرات، والعوامل الأخرى ذات العلاقة). تتم مراجعة الطريقة والفرضيات التي تُبنى عليها عملية التصنيف وكذلك عملية مراجعة وتقدير مبالغ ومواعيد التدفقات النقدية المستقبلية بصورة دورية وذلك بهدف خفض أي فروقات قد تنتج بين تقديرات الخسائر والخسائر الحقيقية. ترى الإدارة بأن المستوى الحالي للمخصصات مناسب ولا حاجة لأي مخصصات إضافية لخسائر الإنخفاض في القيمة على أساس جماعي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢١. التقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتطبيق هذه التقديرات (يتبع)

تقدير صافي القيمة القابلة للتحقق لعقارات قيد التطوير
تظهر العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة القابلة للتحقق، أيهما أقل. صافي القيمة القابلة للتحقق هو سعر البيع المقدر في سياق العمل الاعتيادي مطروحاً منه مصروفات البيع المقدر. قامت الإدارة بتقدير تكلفة إنجاز العقارات قيد التطوير، وقامت بتكليف مقيمين مستقلين لتقدير أسعار البيع التقديرية لعقارات مماثلة. يتم عمل تقديرات صافي القيمة القابلة للتحقق في نقطة محددة من الوقت، بناء على أوضاع السوق والمعلومات حول الاستخدام المتوقع للعقارات قيد التطوير. تشمل هذه التقديرات على عدم اليقينية ومسائل تعتمد على التقديرات بصورة جوهرية، وبالتالي لا يمكن تحديدها بدقة متناهية. لا يوجد يقين حول الأحداث المستقبلية. من الممكن والى حد معقول بناءً على المعلومات الحالية، ان النتائج خلال السنة المالية القادمة والتي تختلف عن الفرضيات، قد تحتاج لعمل تسويات جوهرية في القيمة الدفترية للعقارات قيد التطوير.

٢٢. موجودات تحت الإدارة

تقدم المجموعة خدمات إدارة الشركات وإدارة الاستثمار والخدمات الاستشارية إلى شركاتها الاستثمارية والتي تتضمن اتخاذ القرارات نيابة عن تلك المؤسسات. يتم إدراج الموجودات المحفوظ بها بهذه الصفة في هذه البيانات المالية الموحدة. في تاريخ التقرير، كانت لدى المجموعة موجودات تحت الإدارة بمبلغ ٢٤٠,٩٧ مليون دينار بحريني (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ٢٣٤,٦٩). خلال السنة لم يحتسب البنك أية رسوم إدارة (٢٠١٦: لا شيء) لإدارة هذه الموجودات.

٢٣. معاملات مع أطراف ذات علاقة

يتم إعتبار الأطراف على أنها ذات علاقة عندما يكون لأحد هذه الأطراف المقدر على التحكم في الطرف الآخر أو ممارسة نفوذ على سياساته المالية والتشغيلية. تتكون الأطراف ذات العلاقة من الشركة الأم ومساهمين رئيسيين آخرين، وشركات يمارس المصرف عليها نفوذاً مؤثراً، وأعضاء مجلس الإدارة، وأعضاء هيئة الرقابة الشريعة، والإدارة التنفيذية بالمصرف.

فيما يلي تفاصيل حصة أعضاء مجلس الإدارة في أسهم المصرف العادية في نهاية السنة:

الفئة *	عدد الأسهم	أعضاء مجلس الإدارة
أقل من ١%	١,٠٥٠,٧٦٣	١

* موضحة كنسبة من مجموع أسهم المصرف المتداولة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٣. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

تعويضات أعضاء الإدارة الرئيسيين

يتكون أعضاء الإدارة الرئيسيون من أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الذين لهم صلاحية ومسؤولية تخطيط وتوجيه وتنظيم أنشطة المصرف. فيما يلي حوافز أعضاء الإدارة الرئيسيين:

٢٠١٦	٢٠١٧
٩٣	٣١٤
١,٠٣١	١,٣٢٨

مكافأة ومخصصات أعضاء مجلس الإدارة
رواتب ومنافع قصيرة الأجل

فيما يلي الأرصدة والمعاملات مع أطراف ذات علاقة (باستثناء مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين) المبينة في هذه البيانات المالية الموحدة:

الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٨,٠٦٥	١,٣٨٨	٥,٧١٠	٩٦٧	-	الموجودات
٢٦,٠٧٨	٢٣,٧٩٤	٢,٢٨٤	-	-	موجودات التمويلات
٥,٧٥٦	١,٠٢٩	-	-	٤,٧٢٧	استثمارات في أوراق مالية
					موجودات أخرى
١٥,٠٩١	-	١٥,٠٩١	-	-	المطلوبات
٢,٠٠٩	١,٣٥٩	٥٩٥	-	٥٥	ودائع من مؤسسات مالية وأخرى
٢٢,٧٤٢	٨٧٥	٢١,٠٣٤	٢٤١	٥٩٢	حسابات جارية للعملاء
					حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدينانير البحرينية

٢٣. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

الإجمالي	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
-	-	-	-	-	الموجودات
٢٧,٧٩٨	٢٥,٣٨٧	٢,٢٨٤	-	١٢٧	موجودات التمويل
٥,٥٩٦	٩١٨	-	-	٤,٦٧٨	استثمارات في أوراق مالية
٢,٠٠١	١,٩٠٣	٨٨	-	١٠	موجودات أخرى
٢١,٤٤٨	٩١٧	١٩,٩٣٥	١٥٠	٤٤٦	المطلوبات
					حسابات جارية للعملاء
					حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

المجموع	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	أعضاء مجلس الإدارة / موظفي الإدارة الرئيسيين و أعضاء هيئة الرقابة الشرعية	شركات زميلة	٢٠١٧
٤٦٩	٨٧	٣٣٤	٤٨	-	الإيرادات
-	-	-	-	-	إيراد من موجودات التمويل وموجودات مشتراة لغرض التأجير
٧	-	-	-	٧	إيراد من استثمارات في أوراق مالية رسوم وإيرادات أخرى
٣٦٩	-	٣٦٩	-	-	المصروفات
٣٦٤	٢٥	٣٠٢	٧	٣٠	مصروفات التمويل على ودائع من مؤسسات مالية ومؤسسات غير مالية وأفراد
١,٣٢٨	-	-	١,٣٢٨	-	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
-	-	-	-	-	تكلفة الموظفين
٨٤٢	٨٤٢	-	-	-	مصروفات أخرى
					مخصص إنخفاض القيمة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

٢٣. معاملات مع أطراف ذات علاقة (يتبع)

المجموع	موجودات تحت الإدارة (شاملة شركات ذات أغراض خاصة)	الشركة الأم/ مساهمين رئيسيين آخرين/ شركات لدى أعضاء مجلس الإدارة حصص فيها	موظفي الإدارة الرئيسيين	شركات زميلة	٢٠١٦
					الإيرادات
					إيراد من موجودات التمويلات وموجودات
٦	-	-	-	٦	مشترأة لغرض التأجير
-	-	-	-	-	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
١,٩١٠	-	١,٨٩٣	-	١٧	رسوم وإيرادات أخرى
					المصروفات
					العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
١٧٧	٨	١٥٥	٢	١٢	تكلفة الموظفين
١,٠٣١	-	-	١,٠٣١	-	مصروفات أخرى
٢٥	٢١	٤	-	-	(إسترداد) / مخصص إنخفاض القيمة
(٥١٤)	١,٨٥٢	(٢,٣٦٦)			

٢٤. العائد لكل سهم

يتم احتساب العائد الأساسي لكل سهم بقسمة ربح السنة على المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية القائمة خلال السنة بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الأسهم التي تم إصدارها ضمن برنامج خطة حوافز الموظفين.

٢٠١٦	٢٠١٧	العائد الأساسي لكل سهم
٥,٣١٠	١,٩٦٩	ربح العائد للشركة الأم للسنة (بالآلاف الدنانير البحرينية)
٩٦٧,١١٩	٩٦٣,٠٧١	المتوسط المرجح لعدد أسهم حقوق الملكية (بالآلاف)
٥,٤٩	٢,٠٤	العائد الأساسي لكل سهم (بالفلس)

لا يمتلك المصرف أي أدوات مخفضة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، و ٣١ ديسمبر ٢٠١٦.

٢٥. هيئة الرقابة الشرعية

تتكون هيئة الرقابة الشرعية للمصرف من ثلاثة علماء في الشريعة يقومون بمراجعة مدى التزام أعمال المصرف مع الأحكام الشرعية العامة والفتاوى والأحكام الخاصة الصادرة عن الهيئة. تشمل مراجعة الهيئة على فحص للمستندات والإجراءات المتبعة من قبل المصرف لضمان التزام أنشطته بأحكام الشريعة الإسلامية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٦. الزكاة

يتحمل المساهمون وأصحاب حسابات الاستثمار مسؤولية أداء فريضة الزكاة بصورة مباشرة. لايقوم المصرف بتحصيل أو دفع الزكاة نيابة عن المساهمين أو أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة. يقوم المصرف بإحتساب نسبة الزكاة الواجب على المساهمين إخراجها بالطريقة التي تُقرها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف ويقوم المصرف بإشعار المساهمين بهذا الشأن سنوياً. خلال السنة، قامت هيئة الرقابة الشرعية بإحتساب قيمة الزكاة المستحقة حيث بلغت ٥٥٦ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٤٢٠ ألف دينار بحريني) من ضمنها الزكاة المستحقة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ الواجب إخراجها من قبل المصرف على الرصيد المتراكم للإحتياطي القانوني والأرباح المستبقة والتي تبلغ ٤٣١ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٣٥٥ ألف دينار بحريني). أما الرصيد المتبقي من الزكاة والبالغ ١٢٥ ألف دينار بحريني أو ٠,١٢ فلس لكل سهم (٢٠١٦: ٦٥ ألف دينار بحريني أو ٠,٠٦١ فلس لكل سهم) فهو مستحق ويجب إخرجه من قبل المساهمين. سيدفع المصرف مبلغ ١١ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٥ آلاف دينار بحريني) على أسهم الخزينة المحفوظ بها بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ إستناداً إلى ٠,١٢ فلس للسهم الواحد.

٢٧. بيان القطاع

القطاعات التشغيلية هي عبارة عن عناصر من المجموعة تقوم بأنشطة وأعمال قد تنتج عنها تحصيل إيرادات ودفع مصروفات، ويقوم مجلس الإدارة بمراجعة نتائجها التشغيلية بصورة منتظمة بهدف إتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد لهذه القطاعات وتقييم أداءها بناءً على معلومات مالية متوافرة منفصلة لها. تنقسم القطاعات التشغيلية إلى قطاع تجاري وقطاع جغرافي. تم تقسيم المجموعة بناءً على أهداف إدارية إلى قطاعين تجاريين هامين:

أعمال مصرفية تجارية للشركات والأفراد

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على تقديم خدمات الزبائن كقبول ودائع مضاربة، وخدمات حسابات التوفير والحسابات الجارية، وخدمات تحويل الأموال، وخدمات دفع الفواتير. كما يقدم هذا القطاع خدمات تمويلية (في صيغة مرابحة السلع، والمشاركة، والإستصناع، والإجارة) لعملائه من الشركات والأفراد ذوي الملاة العالية وكذلك منتجات تمويل المستهلكين. كما يتضمن هذا القطاع خدمات سوق المال والخزينة في صيغة مرابحات سلع قصيرة الأجل للبنوك والمؤسسات المالية والشركات، وكذلك استثمارات في صكوك، كما تستخدم هذه الخدمات لإدارة أموال المجموعة.

أعمال مصرفية استثمارية

تشتمل أعمال هذا القطاع بصفة أساسية على إبتكار استثمارات والقيام بدور المُرتب للإستثمار، والمدير الرئيسي، ومدير للصندوق (يشمل هيكل الصفقات، وجمع الأموال من خلال عمليات طرح خاصة وإدارة أموال). كما يقدم المصرف منتجات حسابات استثمار مقيدة وإدارة أموال يتم جمعها من خلال حسابات الاستثمار المقيدة. كما تشتمل أعمال هذا القطاع على القيام بإستثمارات إستراتيجية على هيئة مساهمات في حقوق الملكية (إما في صناديق قام المصرف بإنشائها وإدارتها أو في صناديق أنشأت من قبل مؤسسات أخرى).

يتم قياس أداء كل قطاع بناءً على نتائج كل قسم كما هو مذكور في التقارير الإدارية الداخلية والتي يتم مراجعتها من قبل مجلس الإدارة بشكل ربع سنوي. يتم إستخدام نتائج القطاع لقياس الأداء حيث تعتقد الإدارة بأن هذه المعلومات لها أهمية كبيرة وتساعد على تقييم نتائج بعض القطاعات التي لها صلة بالشركات الأخرى التي تزاوُل أنشطتها في هذه القطاعات.

يقوم المصرف ببيان الإيرادات والمصروفات المنسوبة بصفة مباشرة إلى المعاملات الناتجة من كل قطاع كإيرادات ومصروفات القطاع على التوالي. يتم التعامل مع المصروفات غير المباشرة والنفقات العامة كمصروفات غير موزعة. تم تصميم التقارير الإدارية الداخلية لتعكس الإيرادات والمصروفات الفعلية لكل قطاع مقارنة بميزانياتها التقديرية.

تزاوُل المجموعة أنشطتها بشكل رئيسي في مملكة البحرين ولا تمتلك أي فروع أو أقسام خارج المملكة. لقد تم بيان التمرکز الجغرافي للموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٢٩ (ب) من البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. بيان القطاع (يتبع)

تُعتبر هذه القطاعات الأساس الذي تستخدمه المجموعة في إعداد بيان القطاعات. تتم أي معاملات إن وجدت بين القطاعات بشروط تجارية عادلة.

٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية استثمارية
٧٥,٧٨٧	-	٧٥,٧٨٠	٧
٣٣,٩٦٩	-	٣٢,٨٧٥	١,٠٩٤
٣٥٤,٥٠٤	-	٣٥٤,٥٠٤	-
١١٣,٣٤٧	-	١١٣,٣٤٧	-
١٠٥,٧٨٣	-	١٠٥,٧٨٣	-
٥٢,٢٠٣	-	-	٥٢,٢٠٣
٢٠,١٦٣	-	-	٢٠,١٦٣
٦,٠٠٣	-	-	٦,٠٠٣
١٥,٧٠٦	١,٨٢٤	٣,٥٤١	١٠,٣٤١
٧,٧٥٥	٧,٧٥٥	-	-
٧٨٥,٢٢٠	٩,٥٧٩	٦٨٥,٨٣٠	٨٩,٨١١
١٢٤,٢٦٥	-	١٢٤,٢٦٥	-
٦١,٣٥٩	-	٦١,٣٥٩	-
٤١,٣٠٨	-	٤١,٣٠٨	-
٧٤,٨٣٣	-	٧٣,٧٣٩	١,٠٩٤
٧,٩٥٣	١,٥١٦	٤,٤٣٥	٢,٠٠٢
٣٠٩,٧١٨	١,٥١٦	٣٠٥,١٠٦	٣,٠٩٦
٣٥٩,٨١٨	-	٣٥٩,٨١٨	-
١٠,٧٧٦	-	-	١٠,٧٧٦

نقد وأرصدة لدى البنوك
ودائع لدى مؤسسات مالية
موجودات التمويلات
استثمارات في الصكوك
موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
استثمارات في أوراق مالية
استثمارات عقارية
عقارات قيد التطوير
موجودات أخرى
عقارات ومعدات

إجمالي موجودات القطاع

ودائع من مؤسسات مالية
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
تمويل متوسط الأجل
حسابات جارية للعملاء
مطلوبات أخرى
إجمالي مطلوبات القطاع

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. بيان القطاع (بتبع)

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية استثمارية	٢٠١٧
٢٧,٣٦٨	-	٢٧,٣٦٨	-	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير
٧٦١	-	٧٣٦	٢٥	إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
٤,٧٣٦	-	٤,٧٣٦	-	إيراد من الصكوك
(١,٦٥٨)	-	-	(١,٦٥٨)	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
٢,٦٤٤	-	٢,٧٣٦	(٩٢)	رسوم وإيرادات أخرى
٣٣,٨٥١	-	٣٥,٥٧٦	(١,٧٢٥)	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(١٤,٨٨٤)	-	(١٤,٨٨٤)	-	يطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
٧,٤٣٦	-	٧,٤٣٦	-	قبل حصة المصرف كمضارب
(٧,٤٤٨)	-	(٧,٤٤٨)	-	حصة المصرف كمضارب
(٧,٤٤٨)	-	(٧,٤٤٨)	-	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(٤,٦١٢)	-	(٤,٦١٢)	-	يطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
(٦٤٨)	-	(٦٤٨)	-	مصروفات التمويل على تمويل متوسط الأجل
٢١,١٤٣	-	٢٢,٨٦٨	(١,٧٢٥)	إجمالي إيرادات القطاع
٦,٦٧٤	٣,٣٣٧	٢,٦٧٠	٦٦٧	تكلفة الموظفين
٦,١٨١	٤,٠٠٧	١,٨٢٥	٣٤٩	مصروفات تشغيلية أخرى
١٢,٨٥٥	٧,٣٤٤	٤,٤٩٥	١,٠١٦	إجمالي مصروفات القطاع
٨,٢٨٨	(٧,٣٤٤)	١٨,٣٧٣	(٢,٧٤١)	نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
(٧,٤٧٠)	-	(٥,٣٦٩)	(٢,١٠١)	مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة
٨١٨	(٧,٣٤٤)	١٣,٠٠٤	(٤,٨٤٢)	نتائج القطاع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. بيان القطاع (بتبع)

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية استثمارية	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٥٦,٠٠٦	-	٥٦,٠٠٦	-	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨,٧١٤	-	٧٦,٩٥٥	١,٧٥٩	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥,٣٧٧	-	٣٥٥,٣٧٧	-	موجودات التمويلات
٧٤,١٥٤	-	٧٤,١٥٤	-	استثمارات في الصكوك
٩٥,٤١٢	-	٩٥,٤١٢	-	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٥٥,١٢١	-	-	٥٥,١٢١	استثمارات في أوراق مالية
٢١,٥٠٨	-	-	٢١,٥٠٨	استثمارات عقارية
٦,٠٠٣	-	-	٦,٠٠٣	عقارات قيد التطوير
١٤,٤٩٦	١,٠٨٥	٢,٧٥٢	١٠,٦٥٩	موجودات أخرى
٨,٢٠٨	٨,٢٠٨	-	-	عقارات ومعدات
٧٦٤,٩٩٩	٩,٢٩٣	٦٦٠,٦٥٦	٩٥,٠٥٠	إجمالي موجودات القطاع
٥٩,٠٧٩	-	٥٩,٠٧٩	-	ودائع من مؤسسات مالية
١٠٠,٦٤٩	-	١٠٠,٦٤٩	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧٥,٨١٤	-	٧٤,٠٥٥	١,٧٥٩	حسابات جارية للعملاء
٨,٣١١	٢,٢٧٠	٤,٢٩٦	١,٧٤٥	مطلوبات أخرى
٢٤٣,٨٥٣	٢,٢٧٠	٢٣٨,٠٧٩	٣,٥٠٤	إجمالي مطلوبات القطاع
٤٠٤,٦٥١	-	٤٠٤,٦٥١	-	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١٠,٩٤٩	-	-	١٠,٩٤٩	إجمالي حسابات الاستثمار المقيدة

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٧. بيان القطاع (بتبع)

المجموع	غير موزعة	خدمات مصرفية تجارية	خدمات مصرفية استثمارية	٢٠١٦
٢٦,١٩٨	-	٢٦,١٩٨	-	إيراد من موجودات التمويلات وموجودات مشتراة لغرض التأجير
٦٤٣	-	٦٢٩	١٤	إيراد من ودائع لدى مؤسسات مالية
٣,٠٠٢	-	٣,٠٠٢	-	إيراد من الصكوك
٦٥٢	-	-	٦٥٢	إيراد من استثمارات في أوراق مالية
٥,٤٢٢	-	٣,٠٥٣	٢,٣٦٩	رسوم وإيرادات أخرى
٣٥,٩١٧	-	٣٢,٨٨٢	٣,٠٣٥	إجمالي الإيرادات قبل العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
(١٦,٢٨٦)	-	(١٦,٢٨٦)	-	يُطرح: العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
٩,١٣٠	-	٩,١٣٠	-	قبل حصة المصرف كمضارب
(٧,١٥٦)	-	(٧,١٥٦)	-	حصة المصرف كمضارب
(٢,٩٧٦)	-	(٢,٩٧٦)	-	العائد إلى أصحاب حسابات الاستثمار
٢٥,٧٨٥	-	٢٢,٧٥٠	٣,٠٣٥	يُطرح: مصروفات على ودائع من مؤسسات مالية، ومؤسسات غير مالية وأفراد
٥,٩٨٨	٢,٩٩٤	٢,٣٩٥	٥٩٩	إجمالي إيرادات القطاع
٥,٥٦٨	٣,٥٦٦	١,٦٨٤	٣١٨	تكلفة الموظفين
١١,٥٥٦	٦,٥٦٠	٤,٠٧٩	٩١٧	مصروفات تشغيلية أخرى
١٤,٢٢٩	(٦,٥٦٠)	١٨,٦٧١	٢,١١٨	إجمالي مصروفات القطاع
(٨,٩٢١)	-	(٧,٠٦٩)	(١,٨٥٢)	نتائج القطاع قبل مخصصات الإنخفاض في القيمة
٥,٣٠٨	(٦,٥٦٠)	١١,٦٠٢	٢٦٦	مخصصات محتسبة للإنخفاض في القيمة
				نتائج القطاع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. مواعيد الاستحقاق

تم عرض مواعيد إستحقاق كل من الودائع لدى ومن مؤسسات مالية، وموجودات التمويلات، والموجودات المشتراة لغرض التأجير (بما في ذلك أقساط إيجارات مستحقة)، وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار بإستخدام التدفقات النقدية التعاقدية. أما بالنسبة للأرصدة الأخرى، فقد تم عرض مواعيد إستحقاقها بناءً على التدفقات النقدية المتوقعة أو مواعيد سداد الموجودات والمطلوبات ذات العلاقة.

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
٧٥,٧٨٧	-	١,٥٨٧	٤,٨٢١	٣,٢١٢	٦٦,١٦٧	الموجودات
٣٣,٩٦٩	-	-	١,٠٤٨	-	٣٢,٩٢١	نقد وأرصدة لدى البنوك
٣٥٤,٥٠٤	٨٢,٠١٠	١١٥,٠٦٨	٥٤,٠٣٩	٣١,٤٥٦	٧١,٩٣١	ودائع لدى مؤسسات مالية
١١٣,٣٤٧	-	٤٨,٨٨٨	-	-	٦٤,٤٥٩	موجودات التمويلات
١٠٥,٧٨٣	٧٨,٧٧٣	٢٠,٠٨٩	٣,٣١٣	١,٧١٠	١,٨٩٨	استثمارات في الصكوك
٥٢,٢٠٣	-	٥٢,٢٠٣	-	-	-	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٢٠,١٦٣	٢٠,١٦٣	-	-	-	-	استثمارات في أوراق مالية
٦,٠٠٣	٦,٠٠٣	-	-	-	-	استثمارات عقارية
١٥,٧٠٦	٣,٦٨٠	٣٩٧	٩٣	٩٣١	١٠,٦٠٥	عقارات قيد التطوير
٧,٧٥٥	٧,٧٥٥	-	-	-	-	موجودات أخرى
						عقارات ومعدات
٧٨٥,٢٢٠	١٩٨,٣٨٤	٢٣٨,٢٣٢	٦٣,٣١٤	٣٧,٣٠٩	٢٤٧,٩٨١	إجمالي الموجودات

المطلوبات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
١٢٤,٢٦٥	-	٦,٧٨٩	١١,٥٠٥	١٤,٣١٩	٩١,٦٥٢	ودائع من مؤسسات مالية
٦١,٣٥٩	١,٢٨٧	-	٢٧,٦٤١	١١,٠٩٠	٢١,٣٤١	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤١,٣٠٨	-	٤١,٣٠٨	-	-	-	تمويل متوسط الأجل
٧٤,٨٣٣	٧,٠٩٢	٣,٧٦٠	٦,٤١٨	١٠,٥٦٦	٤٦,٩٩٧	حسابات جارية للعملاء
٧,٩٥٣	-	٤,١٨٣	٧٣٩	٦٣٨	٢,٣٩٣	مطلوبات أخرى
٣٠٩,٧١٨	٨,٣٧٩	٥٦,٠٤٠	٤٦,٣٠٣	٣٦,٦١٣	١٦٢,٣٨٣	إجمالي المطلوبات
٣٥٩,٨١٨	٨٨,٩٩٥	١٥,١٩٢	٤٧,٨٥٢	٣٢,٦٧٠	١٧٥,١٠٩	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١٠,٧٧٦	-	٦,٢٥٤	-	٤,٥٢٢	-	حسابات الاستثمار المقيدة
٦٧,١٣٧	١	٢٦,٦٩٥	١٧,٢٤٢	١٩,٣٣٦	٣,٨٦٣	إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٨. مواعيد الاستحقاق (بتبع)

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور
٥٦,٠٠٦	-	-	-	-	٥٦,٠٠٦
٧٨,٧١٤	-	-	١,٠٢٨	-	٧٧,٦٨٦
٣٥٥,٣٧٧	١٨٩,٩٥٩	٨١,٥٠٣	٤٠,٧٨٤	١٦,٩٧٧	٢٦,١٥٤
٧٤,١٥٤	-	-	-	-	٧٤,١٥٤
٩٥,٤١٢	٩٣,٨٩٠	١,٣٥٤	١٣	٧	١٤٨
٥٥,١٢١	-	٥٥,١٢١	-	-	-
٢١,٥٠٨	٢١,٥٠٨	-	-	-	-
٦,٠٠٣	٦,٠٠٣	-	-	-	-
١٤,٤٩٦	٣,٦٢٩	٩,٩٧٥	٤١	-	٨٥١
٨,٢٠٨	٨,٢٠٨	-	-	-	-
٧٦٤,٩٩٩	٣٢٣,١٩٧	١٤٧,٩٥٣	٤١,٨٦٦	١٦,٩٨٤	٢٣٤,٩٩٩

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الموجودات
نقد وأرصدة لدى البنوك
ودائع لدى مؤسسات مالية
موجودات التمويلات
استثمارات في الصكوك
موجودات مشتراة لغرض التأجير
(شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
استثمارات في أوراق مالية
استثمارات عقارية
عقارات قيد التطوير
موجودات أخرى
عقارات ومعدات

إجمالي الموجودات

٥٩,٠٧٩	-	-	-	-	٥٩,٠٧٩
١٠٠,٦٤٩	١,٧١٧	٢,٥٥٣	٦٣,٦٥٤	١٣,٥٩٨	١٩,١٢٧
٧٥,٨١٤	٧,١٢٤	٣,٧٧٧	٦,٤٤٨	١٠,٨٧٠	٤٧,٥٩٥
٨,٣١١	-	٤,١٢١	٨٢٤	٥٨١	٢,٧٨٥
٢٤٣,٨٥٣	٨,٨٤١	١٠,٤٥١	٧٠,٩٢٦	٢٥,٠٤٩	١٢٨,٥٨٦
٤٠٤,٦٥١	١١٣,٧٣٤	٢٨,٩٥٨	٥٣,٣٩٢	٤٢,٣٩٢	١٦٦,١٧٥
١٠,٩٤٩	-	٤,٦٤٥	-	٦,٣٠٤	-
٨٨,٤٦٦	١,٦٤٥	١٢,٠٠١	٢٥,٨٣٦	١٧,٢٦٤	٣١,٧٢٠

المطلوبات

ودائع من مؤسسات مالية
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
حسابات جارية للعملاء
مطلوبات أخرى

إجمالي المطلوبات

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

حسابات الاستثمار المقيدة

إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة

(أ) القطاع الصناعي

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

المجموع	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية
٧٥,٧٨٧	-	-	٧٥,٧٨٧
٣٣,٩٦٩	-	-	٣٣,٩٦٩
٣٥٤,٥٠٤	٢٦٧,٨٠٥	٧٥,٦٨٨	١١,٠١١
١١٣,٣٤٧	١٠١,٣٤٤	١٤٦	١١,٨٥٧
١٠٥,٧٨٣	٦٨	١٠٥,٧١٥	-
٥٢,٢٠٣	٣,٦٦٩	٣٥,٣٨٧	١٣,١٤٧
٢٠,١٦٣	-	٢٠,١٦٣	-
٦,٠٠٣	-	٦,٠٠٣	-
١٥,٧٠٦	٨,٨٧٥	٥,٧٨١	١,٠٥٠
٧,٧٥٥	١,٠٤٠	٦,٧١٥	-
٧٨٥,٢٢٠	٣٨٢,٨٠١	٢٥٥,٥٩٨	١٤٦,٨٢١
١٢٤,٢٦٥	-	-	١٢٤,٢٦٥
٦١,٣٥٩	٦١,٣٥٩	-	-
٤١,٣٠٨	-	-	٤١,٣٠٨
٧٤,٨٣٣	٦٠,٦٩٧	١١,٤٤٨	٢,٦٨٨
٧,٩٥٣	٥,٩٥٠	٢,٠٠٣	-
٣٠٩,٧١٨	١٢٨,٠٠٦	١٣,٤٥١	١٦٨,٢٦١
٣٥٩,٨١٨	٣١٣,٢٧٦	١٦,٥٥٢	٢٩,٩٩٠
١٠,٧٧٦	٩٩٣	٩,٧٨٣	-
٦٧,١٣٧	٤١,٨٧٣	٢٤,٦٤٥	٦١٩

الموجودات
نقد وأرصدة لدى البنوك
ودائع لدى مؤسسات مالية
موجودات التمويلات
استثمارات في الصكوك
موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
استثمارات في أوراق مالية
استثمارات عقارية
عقارات قيد التطوير
موجودات أخرى
عقارات ومعدات

إجمالي الموجودات

المطلوبات
ودائع من مؤسسات مالية
ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
تمويل متوسط الأجل
حسابات جارية للعملاء
مطلوبات أخرى

إجمالي المطلوبات

حقوق أصحاب حسابات الاستثمار

حسابات الاستثمار المقيدة

إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. تمركز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(أ). القطاع الصناعي (يتبع)

المجموع	أخرى	عقارات	بنوك ومؤسسات مالية	
				٣١ ديسمبر ٢٠١٦
				الموجودات
٥٦,٠٠٦	-	-	٥٦,٠٠٦	نقد وأرصدة لدى البنوك
٧٨,٧١٤	-	-	٧٨,٧١٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٥,٣٧٧	٢٥٤,٧٧٤	٨٨,٢٤٥	١٢,٣٥٨	موجودات التمويلات
٧٤,١٥٤	٦٢,٢١١	١٠,٠٥٨	١,٨٨٥	استثمارات في الصكوك
٩٥,٤١٢	٩٢٤	٩٤,٤٨٨	-	موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٥٥,١٢١	٣,٦٦٩	٣٦,٣٠٥	١٥,١٤٧	استثمارات في أوراق مالية
٢١,٥٠٨	-	٢١,٥٠٨	-	استثمارات عقارية
٦,٠٠٣	-	٦,٠٠٣	-	عقارات قيد التطوير
١٤,٤٩٦	٧,٦٩٣	٥,٧١٨	١,٠٨٥	موجودات أخرى
٨,٢٠٨	١,٤٦٨	٦,٧٤٠	-	عقارات ومعدات
٧٦٤,٩٩٩	٣٣٠,٧٣٩	٢٦٩,٠٦٥	١٦٥,١٩٥	إجمالي الموجودات
				المطلوبات
٥٩,٠٧٩	-	-	٥٩,٠٧٩	ودائع من مؤسسات مالية
١٠٠,٦٤٩	١٠٠,٦٤٩	-	-	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٧٥,٨١٤	٦٠,٦٢٢	١١,٨٤٩	٣,٣٤٣	حسابات جارية للعملاء
٨,٣١١	٥,٥٥٩	٢,٧٥٢	-	مطلوبات أخرى
٢٤٣,٨٥٣	١٦٦,٨٣٠	١٤,٦٠١	٦٢,٤٢٢	إجمالي المطلوبات
٤٠٤,٦٥١	٣٤٣,٥٢٢	٢١,٤٤٦	٣٩,٦٨٣	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١٠,٩٤٩	٩٩٣	٩,٩٥٦	-	حسابات الاستثمار المقيدة
٨٨,٤٦٦	٦٠,١٧٢	٢٧,٥٧١	٧٢٣	إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب) التمرکز الجغرافي

المجموع	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
						الموجودات
٧٥,٧٨٧	-	١٠	١١,٧٦١	٢,٩٣٣	٦١,٠٨٣	نقد وأرصدة لدى البنوك
٣٣,٩٦٩	-	-	-	-	٣٣,٩٦٩	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٤,٥٠٤	-	٣٦	-	١٦,٥٣١	٣٣٧,٩٣٧	موجودات التمويلات
١١٣,٣٤٧	-	-	-	-	١١٣,٣٤٧	استثمارات في الصكوك
						موجودات مشتركة لغرض
١٠٥,٧٨٣	-	-	-	-	١٠٥,٧٨٣	التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٥٢,٢٠٣	٣,٦٦٨	١٩,٢٥٦	-	-	٢٩,٢٧٩	استثمارات في أوراق مالية
٢٠,١٦٣	-	-	-	-	٢٠,١٦٣	استثمارات عقارية
٦,٠٠٣	-	-	-	-	٦,٠٠٣	عقارات قيد التطوير
١٥,٧٠٦	-	٨١٠	-	١٥	١٤,٨٨١	موجودات أخرى
٧,٧٥٥	-	-	-	-	٧,٧٥٥	عقارات ومعدات
٧٨٥,٢٢٠	٣,٦٦٨	٢٠,١١٢	١١,٧٦١	١٩,٤٧٩	٧٣٠,٢٠٠	إجمالي الموجودات
						المطلوبات
١٢٤,٢٦٥	-	-	-	-	١٢٤,٢٦٥	ودائع من مؤسسات مالية
٦١,٣٥٩	-	-	-	-	٦١,٣٥٩	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤١,٣٠٨	-	-	-	-	٤١,٣٠٨	تمويل متوسط الأجل
٧٤,٨٣٣	-	٥٨٠	-	٦,٩٢١	٦٧,٣٣٢	حسابات جارية للعملاء
٧,٩٥٣	-	-	-	-	٧,٩٥٣	مطلوبات أخرى
٣٠٩,٧١٨	-	٥٨٠	-	٦,٩٢١	٣٠٢,٢١٧	إجمالي المطلوبات
٣٥٩,٨١٨	-	٢,٤٨٥	-	٣,٠٤٣	٣٥٤,٢٩٠	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١٠,٧٧٦	٩٩٣	-	-	-	٩,٧٨٣	حسابات الاستثمار المقيدة
٦٧,١٣٧	-	-	-	١,٢٤٤	٦٥,٨٩٣	إلتزامات وضمانات مالية

يتم قياس التمرکز حسب الموقع لموجودات التمويلات بناءً على موقع الطرف الآخر، حيث توجد علاقة وثيقة لهذا الموقع بالضمان المتوفر لهذا التعرض.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٢٩. تمرکز الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار وحسابات الاستثمار المقيدة (يتبع)

(ب). التمرکز الجغرافي (يتبع)

المجموع	أستراليا	آسيا	أمريكا	أوروبا	دول مجلس التعاون	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٥٦,٠٠٦	-	٧	٦,٠٥٧	٢,٧٩٠	٤٧,١٥٢	الموجودات
٧٨,٧١٤	-	-	-	-	٧٨,٧١٤	نقد وأرصدة لدى البنوك
٣٥٥,٣٧٧	-	-	-	١٨,٨٩٢	٣٣٦,٤٨٥	ودائع لدى مؤسسات مالية
٧٤,١٥٤	-	-	-	-	٧٤,١٥٤	موجودات التمويلات
٩٥,٤١٢	-	-	-	-	٩٥,٤١٢	استثمارات في الصكوك
٥٥,١٢١	٣,٦٦٨	٢٠,٤٦٨	-	-	٣٠,٩٨٥	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)
٢١,٥٠٨	-	-	-	-	٢١,٥٠٨	استثمارات في أوراق مالية
٦,٠٠٣	-	-	-	-	٦,٠٠٣	استثمارات عقارية
١٤,٤٩٦	-	٧٠٤	-	١٥	١٣,٧٧٧	عقارات قيد التطوير
٨,٢٠٨	-	-	-	-	٨,٢٠٨	موجودات أخرى
٧٦٤,٩٩٩	٣,٦٦٨	٢١,١٧٩	٦,٠٥٧	٢١,٦٩٧	٧١٢,٣٩٨	عقارات ومعدات
						إجمالي الموجودات
٥٩,٠٧٩	-	-	-	-	٥٩,٠٧٩	المطلوبات
١٠٠,٦٤٩	-	-	-	-	١٠٠,٦٤٩	ودائع من مؤسسات مالية
٧٥,٨١٤	-	٩٧	-	١,٦٩٢	٧٤,٠٢٥	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٨,٣١١	-	-	-	-	٨,٣١١	حسابات جارية للعملاء
٢٤٣,٨٥٣	-	٩٧	-	١,٦٩٢	٢٤٢,٠٦٤	مطلوبات أخرى
						إجمالي المطلوبات
٤٠٤,٦٥١	-	٢,٦٣٨	-	٤٨٤	٤٠١,٥٢٩	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
١٠,٩٤٩	٩٩٣	-	-	-	٩,٩٥٦	حسابات الاستثمار المقيدة
٨٨,٤٦٦	-	-	-	٥٢	٨٨,٤١٤	إلتزامات و ضمانات مالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدينانير البحرينية

٣٠. القيمة العادلة

(أ) القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بموجبها تبادل أصل أو تسوية التزام، بين طرفين ملّمين بالمعاملة وبشروط تجارية عادلة. القيم العادلة للسكرات المُسعرة والتي تظهر بالتكلفة المطفأة ١١٣,١٩٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٧٣,٤٤٣ ألف دينار بحريني) بلغت ١١٢,٠٧٧ ألف دينار بحريني في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٢٠١٦: ٧٢,٤٢٣ ألف دينار بحريني).

في حالة موجودات التمويلات ومستحقات الإيجار، يكون متوسط معدل الربح للمحافظة متوافق مع قيم السوق الحالية للتسهيلات المشابهة وبناءً على ذلك وبعد الأخذ بعين الاعتبار التعديلات المتعلقة بمخاطر المبالغ المدفوعة مقدماً وتكاليف المخصصات يتوقع ألا تتغير القيمة الحالية جوهرياً مقارنة بالقيمة العادلة لهذه الموجودات. بإستثناء الاستثمارات في أسهم حقوق الملكية التي تظهر بالتكلفة والبالغة ٣٩,٥١٩ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٣٩,٩٧٣ ألف دينار بحريني)، فإن القيمة العادلة المقدرة للأدوات المالية الأخرى للمصرف لا تختلف إختلافاً جوهرياً عن قيمها الدفترية نظراً لطبيعتها قصيرة الأجل.

(ب) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة

يحلل الجدول التالي أدوات الاستثمار التي تظهر بالقيمة العادلة، وذلك بإستخدام طريقة التقييم. تم تحديد المستويات المختلفة على النحو التالي:

- المستوى الأول: الأسعار المُسعرة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات ومطلوبات متطابقة.
- المستوى الثاني: مُدخلات أخرى غير الأسعار المُسعرة المشمولة في المستوى الأول والتي يمكن ملاحظتها على الموجودات أو المطلوبات، سواءً بطريقة مباشرة (كالأسعار) أو بطريقة غير مباشرة (مستمدة من الأسعار).
- المستوى الثالث: مُدخلات لموجودات أو مطلوبات تكون غير مبنية على ملاحظة بيانات السوق (مُدخلات غير ملاحظة)

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الإجمالي	المستوى الثالث	المستوى الثاني	المستوى الأول
١٣,١٤٨	١٣,١٤٨	-	-
١٣,١٤٨	١٣,١٤٨	-	-

أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدينانير البحرينية

٣٠. القيمة العادلة (يتبع)

ت) التسلسل الهرمي للقيمة العادلة (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الثالث	الإجمالي
-	-	١٥,١٤٨	١٥,١٤٨
-	-	١٥,١٤٨	١٥,١٤٨

أدوات حقوق ملكية غير مسعرة تظهر بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

يعرض الجدول التالي تسوية التغيرات في قيمة الاستثمارات التي تم قياسها باستخدام المستوى الثالث:

٢٠١٦	٢٠١٧
١٥,١٤٨	١٥,١٤٨
-	(٢,٠٠٠)
-	-
١٥,١٤٨	١٣,١٤٨

في ١ يناير
إجمالي الأرباح أو الخسائر في بيان الدخل
شراء

في ٣١ ديسمبر

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر

مقدمة ونظرة عامة

تتعرض المجموعة للمخاطر التالية نتيجة إستخدامها لأدوات مالية:

- مخاطر الائتمان
- مخاطر السيولة
- مخاطر السوق
- مخاطر التشغيل

يعرض هذا الإيضاح معلومات عن تعرضات المجموعة لكل المخاطر المشار إليها أعلاه، وأهدافها، والسياسات والإجراءات التي يتخذها المصرف لقياس وإدارة المخاطر وكيفية إدارة رأس المال.

إطار إدارة المخاطر

إن مجلس الإدارة مسؤول بشكل رئيسي عن وضع إطار لإدارة المخاطر والإشراف على تنفيذه. قام مجلس الإدارة بإنشاء لجنة تنفيذية لإدارة المخاطر، ومسؤوليتها وضع سياسات لإدارة مخاطر المصرف المشار إليها أعلاه ومتابعتها. تقوم هذه اللجنة أيضاً وبصفة مستمرة بمتابعة التنفيذ المنتظم للسياسات التي أقرها مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي حالات إنحراف للمجلس، إن وجدت. تتكون هذه اللجنة من رؤساء الأقسام المعنية في المصرف وترفع تقاريرها بشكل دوري للجنة التدقيق وإدارة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

لقد تم وضع سياسات لإدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بهدف معرفة وتحليل المخاطر التي تواجه المصرف، ولوضع حدود وضوابط ملائمة لهذه المخاطر، وكذلك لمراقبة المخاطر ومدى الإلتزام بالحدود الموضوعية. تتم مراجعة سياسات إدارة المخاطر والأنظمة المتعلقة بها بصورة دورية لتعكس التغيرات في ظروف السوق والمنتجات والخدمات المقدمة. يهدف المصرف من خلال برامج التدريبية ومن خلال المعايير والإجراءات الإدارية التي يتبناها إلى إيجاد بيئة ملتزمة وبناءة حيث يُلم جميع الموظفين فيها بالأدوار المنوطة بهم والإلتزامات الواجبة عليهم.

تقوم لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة بمراقبة مدى الإلتزام بسياسات وإجراءات إدارة المخاطر، كما تقوم بمراجعة مدى كفاية إطار إدارة المخاطر وملاءمته للمخاطر التي تواجه المصرف. يقوم قسم التدقيق الداخلي بالمصرف بمساعدة لجنة التدقيق وإدارة المخاطر على القيام بهذه المسؤوليات. يقوم قسم التدقيق الداخلي بمراجعة دورية ومتى تطلب الأمر لإجراءات وأساليب إدارة المخاطر ويرفع تقاريره إلى لجنة التدقيق وإدارة المخاطر.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسائر المالية التي قد يتعرض لها المصرف إذا فشل العميل أو الطرف الآخر لأدوات مالية بالوفاء بالالتزامات التعاقدية، وتنشأ أساساً من تعرضات المصرف لودائع لدى مؤسسات مالية، ومن موجودات التمويلات، ومن موجودات مشتراة لغرض التأجير، ومن استثمارات في صكوك، وكذلك من ذمم مدينة تم عرضها كموجودات أخرى. ولغرض إعداد تقارير إدارة المخاطر، يقوم المصرف بالأخذ في الإعتبار ودمج كل عناصر مخاطر الائتمان (كمخاطر التعرضات الفردية والجماعية، ومخاطر التمرکز الجغرافي والقطاع الصناعي، وتعرضات الأطراف ذات العلاقة، إلخ). يراقب المصرف إجمالي تعرضاته لموجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة) بصفة تراكمية لغرض مراقبة مخاطر السوق ومخاطر الائتمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

قام مجلس الإدارة بتفويض مسؤولية إدارة مخاطر الائتمان إلى اللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار. يوجد هناك قسم منفصل لإدارة المخاطر والائتمان يتبع اللجنة التنفيذية لإدارة الائتمان والاستثمار، ومسؤوليته الإشراف على مخاطر الائتمان التي يتعرض لها المصرف والتي تتضمن:

- صياغة سياسات الائتمان بالتشاور مع وحدات العمل ذات العلاقة، وتغطية متطلبات الضمان، وتقييم المخاطر، ودرجات وتقارير المخاطر، والإجراءات المستندية والقانونية، والالتزام بالإشتراطات الرقابية والتشريعية وتقديمها للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة.
- إنشاء هيكل الترخيص للموافقة على التسهيلات الائتمانية وتجديدها. يتم اعتماد التعرضات الصغيرة من قبل رؤساء وحدات الأعمال ضمن الشهية المعتمدة والممنوحة من قبل مجلس الإدارة. تتطلب التسهيلات الكبيرة موافقة الرئيس التنفيذي، ولجنة الاستثمار والائتمان التابعة لمجلس الإدارة، أو مجلس الإدارة الكامل، حسب مقتضى الحال.
- مراجعة وتقييم مخاطر الائتمان. حيث يقوم قسم إدارة المخاطر بتقييم جميع التعرضات الائتمانية والتوقيع على الطلبات ذات العلاقة قبل موافقة الجهة المخولة على منح هذه التسهيلات. تخضع عمليات التجديد ومراجعة التسهيلات لنفس الإجراءات.
- الحد من تركيز التعرض إلى أطراف معينة، أو دول وصناعات عندما يتعلق الأمر بموجودات التمويلات، وموجودات مشتراة لغرض التأجير وكذلك الاستثمارات .
- القيام بوضع ومتابعة درجات المخاطر لغرض تصنيف التعرضات وفقاً لدرجة احتمال خطر الخسارة المالية وذلك للفت نظر الإدارة للمخاطر القائمة. يتم أيضاً استخدام نظام درجات المخاطر لمعرفة التعرضات المحددة التي قد تحتاج إلى احتساب مخصصات إنخفاض في القيمة. يتكون إطار درجات المخاطر لمحفظة التمويل بالمصرف من عشر درجات حيث تعكس درجات مختلفة لمخاطر عدم السداد وتوافر الضمانات أو أساليب أخرى قد تحد من مخاطر الائتمان. تقع مسؤولية وضع درجات للمخاطر على الشخص أو اللجنة المخولة بالإعتماد، بناءً على توصيات قسم إدارة المخاطر. يقوم قسم إدارة المخاطر بمراجعة درجات المخاطر بصفة منتظمة.
- مراجعة الالتزام وحدات العمل ذات العلاقة بحدود تعرضات المخاطر المتفق عليها، بما في ذلك حدود القطاعات الصناعية، والمخاطر المتعلقة بالدول وأنواع المنتجات. يتم تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس الإدارة حول مستويات الالتزام بهذه الحدود. يقوم قسم إدارة المخاطر أيضاً بتقديم النصح والتوجيه المهني لوحدات العمل ذات العلاقة بالمصرف بهدف الترويج لأفضل الممارسات في مجال إدارة مخاطر الائتمان.
- تقوم كل وحدة عمل ذات علاقة بتنفيذ سياسات وإجراءات الائتمان بالمصرف فيما يتعلق بالتعرضات التي تقع عليها وتكون هذه الوحدة مسؤولة عن جودة وأداء محفظتها الائتمانية وكذلك تكون مسؤولة عن رصد ومراقبة جميع مخاطر الائتمان في محافظتها بغض النظر عن من لديه سلطة إعتماد هذه المخاطر. يتم القيام بعمليات تدقيق لهذه الوحدات وكيفية تقديم المصرف للتسهيلات من قبل قسم التدقيق الداخلي بصفة منتظمة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدينانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الإئتمان (يتبع)

التعرضات لمخاطر الإئتمان

٣١ ديسمبر ٢٠١٧

الإجمالي	موجودات مالية أخرى	استثمارات في صكوك	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	ودائع لدى مؤسسات مالية
٦٢,٥٣٥	-	١,٥٦٤	٥,٩٢٦	٥٥,٠٤٥	-
٥,٨٦٩	٥,٨٦٩	-	-	-	-
(٩,٢٢٣)	(٩٩٧)	(١,٤١٧)	(٧٩)	(٦,٧٣٠)	-
٥٩,١٨١	٤,٨٧٢	١٤٧	٥,٨٤٧	٤٨,٣١٥	-
٢٨,٣٩٧	-	-	٨,٤٣٢	١٩,٩٦٥	-
١٩,٢٨٩	-	-	١٠,٥٩٩	٨,٦٩٠	-
٢٨,٧٤٧	-	-	١٠,٥١٢	١٨,٢٣٥	-
١٠,١٢٥	-	-	٢,٧٩٣	٧,٣٣٢	-
٨,٨١٤	-	-	٥,٧٢٦	٣,٠٨٨	-
٤٧,٦٨٦	-	-	١٩,٠٣١	٢٨,٦٥٥	-
٤٩٩,٠٤١	-	١١٣,٢٠٠	٧٩,٦١٢	٢٧٢,٢٦٠	٣٣,٩٦٩
١٠,٩٨٦	-	-	٢,٣٤٥	٨,٦٤١	-
١٠,٨٣٤	١٠,٨٣٤	-	-	-	-
٥٢٠,٨٦١	١٠,٨٣٤	١١٣,٢٠٠	٨١,٩٥٧	٢٨٠,٩٠١	٣٣,٩٦٩
(٤,٤١٩)	-	-	(١,٠٥٢)	(٣,٣٦٧)	-
٦٢٣,٣٠٩	١٥,٧٠٦	١١٣,٣٤٧	١٠٥,٧٨٣	٣٥٤,٥٠٤	٣٣,٩٦٩

منخفضة القيمة
درجة ٨-١٠: منخفضة القيمة
غير مصنفة
مخصص إنخفاض في القيمة

القيمة الدفترية

متأخرات غير منخفضة القيمة
درجة ١ - ٦: منخفضة إلى معتدلة
درجة ٧: تحت المتابعة
المستحق يتكون من:
إلى ٣٠ يوماً
٣٠ - ٦٠ يوماً
٦٠ - ٩٠ يوماً

القيمة الدفترية

غير متأخرة وغير منخفضة القيمة
درجة ١ - ٦: منخفضة إلى معتدلة
درجة ٧: تحت المتابعة
غير مصنفة

القيمة الدفترية

يُطرح منها:
المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة

الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدينانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

التعرضات لمخاطر الائتمان (يتبع)

٣١ ديسمبر ٢٠١٦

الإجمالي	موجودات مالية أخرى	استثمارات في صكوك	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	ودائع لدى مؤسسات مالية
٤٧,٥٠٤	-	١,٧٣٣	٢,٧٩٣	٤٢,٩٧٨	-
٦,٧٤٠	٦,٧٤٠	-	-	-	-
(١٨,١٤٣)	(١,٩٥٧)	(١,٠٢١)	-	(١٥,١٦٥)	-
٣٦,١٠١	٤,٧٨٣	٧١٢	٢,٧٩٣	٢٧,٨١٣	-
٣٩,٤٤٥	-	-	١٠,٩٣٤	٢٨,٥١١	-
٤,٢٢٨	-	-	١,٧١٦	٢,٥١٢	-
٣٤,٩٧٧	-	-	١٠,٤٨٧	٢٤,٤٩٠	-
٦,٦٣٤	-	-	١,١١٣	٥,٥٢١	-
٢,٠٦٢	-	-	١,٠٥٠	١,٠١٢	-
٤٣,٦٧٣	-	-	١٢,٦٥٠	٣١,٠٢٣	-
٥١٨,٨٤٨	-	٧٣,٤٤٢	٧٩,٦٩٧	٢٨٦,٩٩٥	٧٨,٧١٤
١٤,١٨١	-	-	١,٢٣١	١٢,٩٥٠	-
٩,٧١٣	٩,٧١٣	-	-	-	-
٥٤٢,٧٤٢	٩,٧١٣	٧٣,٤٤٢	٨٠,٩٢٨	٢٩٩,٩٤٥	٧٨,٧١٤
(٤,٣٦٣)	-	-	(٩٥٩)	(٣,٤٠٤)	-
٦١٨,١٥٣	١٤,٤٩٦	٧٤,١٥٤	٩٥,٤١٢	٣٥٥,٣٧٧	٧٨,٧١٤

منخفضة القيمة
درجة ٨-١٠: منخفضة القيمة
غير مصنفة
مخصص إنخفاض في القيمة

القيمة الدفترية

متأخرات غير منخفضة القيمة
درجة ١ - ٦: منخفضة إلى معتدلة
درجة ٧: تحت المتابعة
المستحق يتكون من:
إلى ٣٠ يوماً
٣٠ - ٦٠ يوماً
٦٠ - ٩٠ يوماً

القيمة الدفترية

غير متأخرة و غير منخفضة القيمة
درجة ١ - ٦: منخفضة إلى معتدلة
درجة ٧: تحت المتابعة
غير مصنفة

القيمة الدفترية

يُطرح منها:
المخصص الجماعي للإنخفاض في القيمة

الإجمالي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدينانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

موجودات مالية منخفضة القيمة

إن الموجودات المالية منخفضة القيمة هي تلك التي يحددها المصرف على افتراض عدم قدرته على التحصيل الكلي أو الجزئي للمبالغ والأرباح المستحقة وفقاً للشروط التعاقدية لتلك التعرضات. بصفة عامة، يتم تصنيف مخاطر هذه الموجودات بين درجة ٨ و ٩ و ١٠، وبالنسبة للموجودات المالية الأخرى يتم تقييم الإنخفاض في القيمة على أساس فردي لكل تعرض بناءً على النظام الداخلي لتصنيف درجات مخاطر الائتمان بالمصرف.

تعرضات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة

تتعلق هذه التعرضات بموجودات التمويل التي إنقضت موعد إستحقاق أرباحها أو أصولها التعاقدية ولكن يعتقد المصرف بأنه من غير المناسب إحتساب إنخفاض في قيمتها وذلك بناءً على توقعاته بتحصيل هذه المبالغ مستقبلاً، أو مستوى الضمان المتوفر أو مرحلة تحصيل المبالغ المستحقة للبنك.

تسهيلات تم إعادة التفاوض عليها

بلغ مجموع التسهيلات التي تم إعادة التفاوض بشأنها ٢٥,١٦٠ دينار بحريني (٢٠١٦: ٢٨,٤٧١ ألف دينار بحريني) منها ٢,٠٠٠ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١٥,٠٤٧ ألف دينار بحريني) تسهيلات مصنفة كتسهيلات غير مخفضة وغير متأخرة كما في ديسمبر ٢٠١٧. تتطلب شروط إعادة التفاوض عادة إما سداد الأرباح المستحقة على التسهيلات حتى تاريخه أو سداد جزء من مبلغ التمويل أو الحصول على ضمانات إضافية للتغطية، أو جميع هذه الشروط معاً. تكون هذه التسهيلات التي تم إعادة التفاوض عليها عرضة لإعادة تقييم الائتمان وللمراجعة المستقلة من قبل قسم إدارة المخاطر.

بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، من إجمالي التسهيلات المتأخرة والبالغة ١١٧,١٦٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٧٤,٢٧٩ ألف دينار بحريني) تشكل الأقساط المتأخرة مبلغ ١٣,٣٥٢ ألف دينار بحريني فقط (٢٠١٦: ٢٠,١٤٢ ألف دينار بحريني).

مخصصات الإنخفاض في القيمة

يقوم المصرف بإحتساب مخصصات للإنخفاض في القيمة على الموجودات المصنفة ضمن درجة ٨ و ٩ و ١٠ بصفة فردية. يتم ذلك بناءً على القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من هذه الموجودات وقيمة الضمانات المتوفرة. قام المصرف بعمل مخصص على أساس جماعي لخسائر الإنخفاض في القيمة بناءً على تقديرات الإدارة لخسائر حدثت ولكن لم يتم التعرف عليها نظراً للظروف الإقتصادية والإئتمانية الحالية.

وضع عدم الإستحقاق

يقوم البنك بتصنيف موجودات التمويل و الصكوك في وضع غير مستحق اذا ما انقضت موعد استحقاقها اكثر من ٩٠ يوماً، أو كان هناك مجال معقول للشك في القدرة على تحصيل المبالغ المستحقة. لا يتم احتساب الربح على هذه التمويلات في قائمة الدخل الا عند سداد المستحقات من قبل المقترض او عند رفع درجة التعرض للوضع العادي.

سياسة الشطب

يقوم المصرف بشطب أي موجودات أو استثمارات (بعد خصم أي مخصصات إنخفاض في القيمة) بعد التأكد من أن هذه الموجودات أو الاستثمارات غير قابلة للتحصيل. يتم التوصل إلى هذا القرار بعد الأخذ في الإعتبار لمعلومات متوفرة كحدوث تغيرات جوهرية للوضع المالي للطرف الأخر تؤدي إلى عدم قدرته على دفع إلتزاماته، أو أن المبالغ المحصلة من الضمان غير كافية لسداد كامل مبلغ الإلتزام. خلال السنة، قام المصرف بشطب تسهيلات مالية بمبلغ ١٣,٢٢٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٢,٨٠٦ ألف دينار بحريني) والتي تمت تغطيتها بمخصصات الإنخفاض في القيمة بالكامل. قام البنك باسترداد ٣٨ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ٢,٣٦٦ ألف دينار بحريني) مقابل تسهيلات مالية مشطوبة في سنوات سابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الضمانات

يحتفظ المصرف بضمانات تتعلق بموجودات التمويلات ودمم مدينة تتعلق بموجودات مشتراة لغرض التأجير على هيئة رهن عقاري، أو أوراق مالية مدرجة، أو أصول وضمانات أخرى. تستند تقديرات القيمة العادلة على قيمة الرهن المقيّمة بتاريخ التمويل، وتتم مراجعتها وتحديثها بصفة دورية غالباً ما تكون سنوية. غالباً لا يتم الاحتفاظ برهن مقابل التعرض لمخاطر من بنوك ومؤسسات مالية أخرى. القيمة العادلة للرهن والضمانات الأخرى المحتفظ بها في مقابل الموجودات المالية موضحة في الجدول التالي. ويتضمن ذلك قيمة الضمانات المالية من البنوك، ولا يتضمن الضمانات من الشركات والأفراد إذ أنه من الصعب تحديد قيمها. قيمة الضمانات التي تم إعتبارها لغرض الإفصاح مقيدة إلى حد التعرضات.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			
الإجمالي	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	الإجمالي	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	
١٧,٣٧٠	٢,٧٨٥	١٤,٥٨٥	٣٤,٣٨٩	٥,٨٤٤	٢٨,٥٤٥	مقابل موجودات منخفضة القيمة
٣,٢٢٢	-	٣,٢٢٢	٢,١٧٥	-	٢,١٧٥	عقارات أخرى
٤٥,٥٣٠	١٧,٩١٠	٢٧,٦٢٠	٤٤,٦٢١	٢١,٤٢٨	٢٣,١٩٣	مقابل موجودات متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة
٢,١١٠	-	٢,١١٠	٥,١٨٢	-	٥,١٨٢	عقارات أخرى
١٧١,٧٢٧	٧٧,٤٠٤	٩٤,٣٢٣	١٧٢,٩٤٣	٧٨,٥٧٥	٩٤,٣٦٨	مقابل موجودات غير متأخرة السداد وغير منخفضة القيمة
٣٩٨	-	٣٩٨	-	-	-	عقارات
٣٢,٢٤٣	-	٣٢,٢٤٣	٢٥,٥٨٦	٢٠	٢٥,٥٦٦	أسهم حقوق ملكية أخرى
٢٧٢,٦٠٠	٩٨,٠٩٩	١٧٤,٥٠١	٢٨٤,٨٩٦	١٠٥,٨٦٧	١٧٩,٠٢٩	الإجمالي

بلغ معدل متوسط تغطية الضمان على التسهيلات الأمانة نسبة ١٢٦,٨٦% % كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ (٣١ ديسمبر ٢٠١٦: ١١٤,٤٧%).

لتحليل تركز الموجودات والمطلوبات، راجع إيضاح رقم ٢٩.

يقوم المصرف بمراقبة تركز مخاطر الائتمان لموجودات التمويلات والموجودات المشتراة لغرض التأجير حسب القطاع والموقع الجغرافي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر الائتمان (يتبع)

الجدول التالي يبين تحليل تمركزات مخاطر الائتمان في تاريخ إعداد هذه البيانات:

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦			في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧			التمركز القطاعي
الإجمالي	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	الإجمالي	موجودات مشتراة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجارات مستحقة)	موجودات التمويلات	
١٢,٣٥٨	-	١٢,٣٥٨	١١,٠١١	-	١١,٠١١	القطاع المصرفي
١٥٣,٩٤٥	٩٤,٤٨٨	٥٩,٤٥٧	١٤٥,٤٨٦	١٠٥,٧١٥	٣٩,٧٧١	والمالي
٢٨,٧٨٨	-	٢٨,٧٨٨	٣٥,٩١٧	-	٣٥,٩١٧	عقارات
٩٩,٧٧٧	-	٩٩,٧٧٧	٩٠,٦٩١	-	٩٠,٦٩١	إنشاءات
٣٩,٣٨٩	-	٣٩,٣٨٩	٤٥,٠٩٠	-	٤٥,٠٩٠	متاجرة
١١٦,٥٣٢	٩٢٤	١١٥,٦٠٨	١٣٢,٠٩٢	٦٨	١٣٢,٠٢٤	تصنيع
٤٥٠,٧٨٩	٩٥,٤١٢	٣٥٥,٣٧٧	٤٦٠,٢٨٧	١٠٥,٧٨٣	٣٥٤,٥٠٤	أخرى
						إجمالي القيمة الدفترية

مخاطر السداد

قد ينشأ عن أنشطة المصرف مخاطر عند سداد المعاملات وعمليات المتاجرة. مخاطر السداد هي مخاطر الخسائر التي قد تنتج عن فشل شركة ما في دفع إلتزاماتها كتسديدات نقدية، أو أدوات مالية وموجودات أخرى متفق عليها حسب العقد.

تشكل حدود السداد جزءاً من عملية الموافقة على الإئتمان ومراقبة الحدود الإئتمانية التي تم ذكرها سابقاً. يتطلب قبول مخاطر السداد على متاجرات خالية من السداد موافقة خاصة من قسم إدارة المخاطر على المعاملة أو الطرف الآخر.

مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في عدم مقدرة المصرف على سداد إلتزاماته المالية والتي إما أن يتم تسديدها نقداً أو بموجودات مالية أخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السيولة (يتبع)

إدارة مخاطر السيولة

يهدف المصرف من خلال إدارته للسيولة إلى التأكد قدر الإمكان من توافر السيولة في جميع الأحوال لسداد التزاماته عند حلول أجلها، سواء في الظروف الاعتيادية أو الصعبة، دون تكبد خسائر غير مقبولة أو المخاطرة بالسمعة التجارية للمصرف.

تقوم إدارة الرقابة المالية في المصرف بجمع البيانات من كل من إدارة الخزينة ووحدات العمل الأخرى ذات العلاقة حول وضع السيولة لموجوداتها والتزاماتها المالية وتفصيل التدفقات النقدية المتوقعة الأخرى الناشئة من الأنشطة التجارية المستقبلية المتوقعة. تقوم إدارة الرقابة المالية بإبلاغ إدارة الخزينة بهذه المعلومات والتي تقوم بدورها بإدارة محفظة الموجودات السائلة قصيرة الأجل بالمصرف، والمكونة على نحو كبير من ودائع قصيرة الأجل لدى بنوك وتسهيلات أخرى بين البنوك، لضمان احتفاظ المصرف بسيولة كافية في جميع الأحوال.

تقوم إدارة الرقابة المالية بمراقبة السيولة على نحو يومي. يمتلك المصرف خطة طوارئ بالنسبة للسيولة، حيث يتم اختبار عناصر هذه الخطة بشكل دوري. يتم تنفيذ اختبارات جهد منتظمة على مختلف السيناريوهات. تخضع جميع سياسات وإجراءات السيولة للمراجعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف ويتم الموافقة على هذه السياسات والإجراءات من قبل الأشخاص المخولين بذلك. يتم تقديم تقرير ملخص يتضمن أية استثناءات وإجراءات علاجية تم إتخاذها إلى أعضاء لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات.

التعرضات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعتبر نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء مقياساً رئيسياً يستخدمه المصرف لإدارة مخاطر السيولة. لإحتساب هذه النسبة، يحتوي صافي الموجودات السائلة على النقد وأرصدة البنوك وعلى الودائع لدى مؤسسات مالية واستثمارات في صكوك مطروحاً منها الصكوك المضمونة مقابل التمويلات متوسطة الأجل وبعد خصم الودائع من المؤسسات المالية، في حين تتكون ودائع العملاء من حسابات جارية، وعلى ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد وعلى حقوق أصحاب حسابات الاستثمار.

فما يلي بيان تفاصيل نسبة صافي الموجودات السائلة إلى ودائع العملاء، والحسابات الجارية كما في تاريخ إعداد هذه البيانات المالية وخلال السنة:

٢٠١٦ %	٢٠١٧ %
٢٥,٨١	٩,٣٠
٢٠,٢٦	١٨,٢٦
٢٦,٢١	٢٩,٩٧
١١,٨١	٥,١٥

٣١ ديسمبر
المتوسط للفترة
الحد الأقصى للفترة
الحد الأدنى للفترة

لمواعيد إستحقاق الموجودات والمطلوبات راجع الإيضاح رقم ٢٨.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في تغير الأسعار، كمعدل الربح، وأسعار أسهم حقوق الملكية، وأسعار صرف العملات الأجنبية، وهامش الإئتمان والتي لها تأثير على إيرادات المصرف، أو تدفقاته النقدية المستقبلية أو قيمة أدواته المالية. تتكون مخاطر السوق من ثلاثة أنواع: مخاطر عملات، ومخاطر معدل الربح ومخاطر الأسعار الأخرى. إن الهدف من إدارة مخاطر السوق هو إدارة والتحكم في تعرضات المصرف لمثل هذه المخاطر في الحدود المقبولة مع تحقيق عوائد مجزية على هذه المخاطر.

إدارة مخاطر السوق

يقوم المصرف بفصل تعرضاته لمخاطر السوق بين محفظتين إحداهما للمتاجرة والأخرى لغير المتاجرة. لا يوجد لدى المصرف مراكز متاجرة في أسهم حقوق الملكية أو السلع والمصدر الرئيسي للمخاطر التي يتعرض لها المصرف هي تعرضات للعملات الأجنبية وفجوة معدل الربح.

لا يقوم المصرف بإجراء أية متاجرة في العملات الأجنبية. كما لا يقوم بالمتاجرة في مشتقات العملات الأجنبية. تقوم إدارة الخزينة بإحتساب جميع إيرادات وخسائر العملات الأجنبية الناشئة عن تعاملات العملاء وإعادة تقييم الموجودات والمطلوبات في بيان المركز المالي. وتقع مسؤولية متابعة وإدارة هذه المخاطر أيضاً على إدارة الخزينة.

إن لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف مسؤولة كلياً عن إدارة مخاطر السوق. إن قسم إدارة المخاطر مسؤول عن وضع سياسات مفصلة لإدارة المخاطر (خاضعة للمراجعة والإعتماد من قبل الجهة المختصة) في حين أن إدارة الرقابة المالية مسؤولة عن المتابعة اليومية لتنفيذ هذه السياسات.

التعرض لمخاطر معدل الربح - محافظ غير تجارية

الخطر الرئيسي الذي تتعرض له المحافظ غير التجارية هو خطر الخسائر الناتجة عن تقلبات في التدفقات النقدية المستقبلية أو القيم العادلة للأدوات المالية بسبب تغير في معدلات الربح السوقية. تتم إدارة مخاطر معدل الربح بصفة رئيسية عبر متابعة فجوات معدل الربح وعن طريق الحصول على حدود معتمدة مسبقاً لإعادة التسعير. تقوم لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بالمصرف بمتابعة الإلتزام بهذه الحدود ويقوم قسم إدارة المخاطر بمساعدتها في أعمال المتابعة اليومية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

فيما يلي ملخص بمركز فجوة هامش الربح للمصرف كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧:

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٧
						الموجودات
٣٣,٩٦٩	-	-	١,٠٤٨	-	٣٢,٩٢١	ودائع لدى مؤسسات مالية
٣٥٤,٥٠٤	١٧٤,٧٧٦	٦٢,٨٣٢	٥٣,٤٠٢	١٢,٢٧٥	٥١,٢١٩	موجودات التمويلات
١٠٥,٧٨٣	٩٧,٩٩٩	٧,٧٧٧	-	٧	-	موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)
١١٣,٣٤٧	١١٢,٩١٦	١٤٧	٢٨٤	-	-	استثمارات في أوراق مالية (صكوك)
						مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح
٦٠٧,٦٠٣	٣٨٥,٦٩١	٧٠,٧٥٦	٥٤,٧٣٤	١٢,٢٨٢	٨٤,١٤٠	
						المطلوبات و حسابات الاستثمار
١٢٤,٢٦٥	-	٦,٧٨٩	١١,٥٠٥	١٤,٣١٩	٩١,٦٥٢	ودائع من مؤسسات مالية
٤١,٣٠٨	-	٤١,٣٠٨	-	-	-	تمويل متوسط الأجل
٦١,٣٥٩	-	١٩,٤٦٣	٢٤,٦٠٦	٩,٦٦٠	٧,٦٣٠	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
١,٢٨٦	-	-	-	-	١,٢٨٦	حسابات جارية للعملاء
٣٥٩,٨١٨	١	١٣,٧٧٨	٨٨,٧٨٩	٦٦,٥٥٩	١٩٠,٦٩١	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
						مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح
٥٨٨,٠٣٦	١	٨١,٣٣٨	١٢٤,٩٠٠	٩٠,٥٣٨	٢٩١,٢٥٩	
١٩,٥٦٧	٣٨٥,٦٩٠	(١٠,٥٨٢)	(٧٠,١٦٦)	(٧٨,٢٥٦)	(٢٠٧,١١٩)	فجوة معدل هامش الربح

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

الإجمالي	أكثر من ٣ سنوات	١ إلى ٣ سنوات	٦ شهور إلى سنة	٣ إلى ٦ شهور	لغاية ٣ شهور	٣١ ديسمبر ٢٠١٦
٧٨,٧١٤	-	-	١,٠٢٨	-	٧٧,٦٨٦	الموجودات
٣٥٥,٣٧٧	١٨٩,٩٥٩	٨١,٥٠٣	٤٠,٧٨٤	١٦,٩٧٧	٢٦,١٥٤	ودائع لدى مؤسسات مالية
٩٥,٤١٢	٩٣,٨٩٠	١,٣٥٤	١٣	٧	١٤٨	موجودات مشتركة لغرض التأجير (شاملة أقساط إيجار مستحقة)
٧٤,١٥٤	-	-	-	-	٧٤,١٥٤	استثمارات في أوراق مالية (صكوك)
٦٠٣,٦٥٧	٢٨٣,٨٤٩	٨٢,٨٥٧	٤١,٨٢٥	١٦,٩٨٤	١٧٨,١٤٢	مجموع الموجودات الحساسة لمعدل الربح
٥٩,٠٧٩	-	١٤,٨٤٥	-	-	٤٤,٢٣٤	المطلوبات و حسابات الاستثمار
١٠٠,٦٤٩	٩٠٥	١٤,٤٤٧	٥٣,٩٨٢	١٥,٠٤٥	١٦,٢٧٠	ودائع من مؤسسات مالية
١,٩٣٠	-	-	-	-	١,٩٣٠	ودائع من مؤسسات غير مالية وأفراد
٤٠٤,٦٥١	-	١٥,٨١٩	٨٤,٥٣٦	٨٨,٠٧٦	٢١٦,٢٢٠	حسابات جارية للعملاء
						حقوق أصحاب حسابات الاستثمار
٥٦٦,٣٠٩	٩٠٥	٤٥,١١١	١٣٨,٥١٨	١٠٣,١٢١	٢٧٨,٦٥٤	مجموع المطلوبات وحسابات الاستثمار الحساسة لمعدل الربح
٣٧,٣٤٨	٢٨٢,٩٤٤	٣٧,٧٤٦	(٩٦,٦٩٣)	(٨٦,١٣٧)	(١٠٠,٥١٢)	فجوة معدل هامش الربح

تتم إدارة مخاطر معدل الربح مقابل حدود فجوة معدل هامش الربح عن طريق متابعة حساسية موجودات ومطلوبات المصرف المالية تجاه السيناريوهات المتعددة لمعدل الربح المعياري وغير المعياري. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إقرارها بصورة شهرية على ١٠٠ نقطة من الإنخفاض أو الإرتفاع المتوازي مع جميع منحنيات العوائد و ٥٠ نقطة من الإرتفاع أو الإنخفاض مع منحنيات العوائد.

فيما يلي تحليل لحساسية المصرف تجاه إرتفاع أو إنخفاض معدلات الربح (على إفتراض ثبات العوامل المتغيرة الأخرى المؤثرة على منحنيات العوائد والثبات في بيان المركز المالي):

٥٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض	١٠٠ نقطة إرتفاع أو إنخفاض متوازي
٩٨ ±	١٩٦ ±
١٨٧ ±	٣٧٣ ±

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦

تقوم إدارة الخزينة بإدارة مراكز مخاطر معدل الربح للمحافظ غير التجارية، حيث تستخدم أدوات مالية استثمارية قصيرة الأجل، وودائع لدى البنوك وودائع من البنوك لإدارة المركز الناشئ من أنشطة المصرف غير التجارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بالآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر السوق (يتبع)

التعرض إلى مخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية

مخاطر العملة هي المخاطر الناشئة من تغير قيمة الأدوات المالية جراء تغير أسعار صرف العملات الأجنبية. لدى المجموعة صافي تعرضات جوهرية مقيمة بالعملات الأجنبية كما في ٣١ ديسمبر:

٢٠١٦ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٧ بما يعادلها بالدينار البحريني	
(٢٣,٠٨٥)	١٤,٢٣٧	دولار أمريكي*
٢٦,٧٨٣	(٧,٧٠٧)	عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى*
٣,٥٨٠	(٢٩٧)	يورو
٤,٦٠٨	٤,٦٠٧	دولار أسترالي
٣,٠٧٤	٣,٥٤٤	دينار كويتي
٩٨٤	٤٨٠	جنيه إسترليني
٧	٩	روبية هندية

(*) لا توجد أي مخاطر من أسعار الصرف للتعرضات المرتبطة بالدولار الأمريكي و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى وذلك لأن الدينار البحريني و عملات دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى باستثناء الدينار الكويتي مرتبطة بالدولار الأمريكي.

تتم إدارة مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية مقابل صافي حدود التعرضات عن طريق متابعة حساسية الموجودات والمطلوبات المالية للمصرف تجاه السيناريوهات المتعددة لأسعار صرف العملات الأجنبية. تشمل السيناريوهات المعيارية والتي يتم إعتبارها بصورة شهرية على نسبة ٥% إرتفاع أو هبوط في معدلات سعر صرف العملات الأخرى غير الدولار الأمريكي و عملات دول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يلي تحليل حساسية المصرف إلى الإرتفاع أو الإنخفاض في معدلات أسعار صرف العملات الأجنبية (على إفتراض ثبات جميع العوامل المتغيرة الأخرى، وبشكل أساسي، معدلات الربح):

٢٠١٦ بما يعادلها بالدينار البحريني	٢٠١٧ بما يعادلها بالدينار البحريني	
١٧٩ ±	١٥ ±	يورو
٢٣٠ ±	٢٣٠ ±	دولار أسترالي
١٥٤ ±	١٧٧ ±	دينار كويتي
٤٩ ±	٢٤ ±	جنيه إسترليني
-	-	روبية هندية

التعرضات إلى مخاطر أسعار السوق الأخرى - محافظ غير تجارية

يقوم قسم إدارة المخاطر بمتابعة مخاطر الإئتمان للاستثمارات في ديون بصورة دورية، غير أن هذه المخاطر ليست جوهرية مقارنة بالنتائج العامة والوضع المالي للمصرف.

تتعرض استثمارات المجموعة في الأسهم غير المُسَعَّرة والتي تظهر بالتكلفة لمخاطر التغير في قيمتها. راجع الإيضاح رقم ٢١ والمتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة والقرارات التي تم إتخاذها لتقييم إنخفاض قيمة الاستثمار في الأسهم غير المسعرة والتي تظهر بالتكلفة. تقوم المجموعة بإدارة التعرضات لمخاطر الأسعار الأخرى عن طريق المراقبة المستمرة لأداء هذه الأوراق المالية. يتم إعداد تقييم للأداء بشكل ربع سنوي ويُعرض على لجنة الاستثمار والإئتمان بمجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناجمة عن فشل في الأنظمة والتحكم، وعمليات إحتيال وأخطاء بشرية، التي قد تؤدي إلى خسائر مالية وخسائر للسمعة، وما يتبعها من مساءلات قانونية ورقابية. يقوم المصرف بإدارة مخاطر التشغيل من خلال إتباع أنظمة رقابة داخلية مناسبة، وتأسيس مبدأ فصل المهام والرقابة الداخلية، بما في ذلك التدقيق الداخلي ورقابة الإلتزام. تقع مسؤولية تحديد ومراقبة وإدارة المخاطر التشغيلية في المصرف على قسم إدارة المخاطر. لدى المصرف سياسة معتمدة للقيام بهذه المهام حيث تتوافر جميع البنى التحتية والتنظيمية والمادية للقيام بها.

إستكمل المصرف عملية تقييم ذاتية لمراقبة مخاطر العمليات في معظم أقسام المصرف لتحديد مجالات المخاطر الرئيسية والمؤشرات والمحفزات الرئيسية لتلك المخاطر. سيقوم المصرف بمواصلة عملية التقييم الذاتية هذه على فترات منتظمة ولجميع الأقسام التابعة له وسيتم إجراء عملية مراجعة المؤشرات الرئيسية للمخاطر سنوياً. يستخدم المصرف برنامجاً للحاسب الآلي لمراقبة هذه المحفزات وتسجيل الخسائر المحققة والخسائر التي كان بالإمكان تفاديها. يهدف المصرف على المدى المتوسط في إعداد بيانات موثوقة إحصائياً لرفع مستوى الأساليب المتطورة لمراقبة مخاطر العمليات لأجل ممارسة أفضل لإدارة المخاطر والحد من الإلتزامات الرأسمالية.

إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي بوضع ومراقبة متطلبات رأس مال المصرف بصورة شاملة. لتنفيذ المتطلبات الحالية لرأس المال، يطلب مصرف البحرين المركزي من المصرف المحافظة على معدل محدد لإجمالي رأس المال نسبةً إلى إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر. إن متطلبات كفاية رأس المال لمصرف البحرين المركزي مبنية على مبادئ بازل ٣ وإرشادات مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

ينقسم رأس مال المصرف التنظيمي إلى فئتين:

- الفئة الأولى لرأس المال، وتتضمن فئة حقوق الملكية العادية ١ والفئة الإضافية (١). تشمل فئة حقوق الملكية العادية ١ على أسهم رأس المال العادية والتي تستوفي التصنيف كأسهم عادية للأغراض التنظيمية، والإحتياطيات المعلنة والتي تشمل علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات العامة والإحتياطي القانوني، والأسهم العادية الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة. بالإضافة إلى الأرباح المستبقاة بعد التسويات التنظيمية المتعلقة بالشهرة والبنود التي تتضمنها حقوق الملكية والتي تُعالج بصورة مختلفة لأغراض كفاية رأس المال.

تشمل الفئة الإضافية (١) الأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير التصنيف ضمن الفئة الإضافية (١)، (والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الإضافية (١)).

- الفئة الثانية لرأس المال، وتتضمن الأدوات الصادرة عن المصرف والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، وفائض الأسهم الناتج من إصدار الفئة الثانية لرأس المال، والأدوات الصادرة عن البنوك الموحدة التابعة للمصرف والتي تمسك بها أطراف ثالثة والتي تستوفي معايير تصنيفها ضمن الفئة الثانية لرأس المال، والمخصصات العامة المحتفظ بها مقابل الخسائر غير محددة على التمويل وإحتياطي إعادة تقييم الأصول من إعادة تقييم الموجودات الثابتة وأغراض الأدوات والتسويات التنظيمية المطبقة لإحتساب الفئة الثانية لرأس المال.

التسويات التنظيمية تخضع للحدود المنصوص عليها في متطلبات مصرف البحرين المركزي. ستكون هذه التسويات سارية المفعول على مراحل من خلال الترتيبات الانتقالية من ٢٠١٦ إلى ٢٠١٨. تنص اللوائح على أوزان مخاطر أعلى لبعض التعرضات التي تفوق الحدود الجوهرية. إن هذه التسويات التنظيمية مطلوبة لبعض البنود كالمشهرة على حقوق خدمة الرهونات، وموجودات الضرائب المؤجلة، وإحتياطي تحوط التدفقات النقدية، والربح من بيع معاملات التورق ذات الصلة، وأصول ومطلوبات صندوق منافع التقاعد المحددة، والاستثمار في أسهم المصرف الخاصة، وإجمالي الحيازات المتبادلة في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية، والاستثمار في أسهم المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي، وحيث لا يملك المصرف أكثر من ١٠% من أسهم حقوق الملكية العادية الصادرة لرأس مال المؤسسة، واستثمارات جوهرية في رأس مال المؤسسات المصرفية والمالية التي هي خارج نطاق التوحيد التنظيمي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

كما في ٣١ ديسمبر، قام المصرف بعمل تسويات تنظيمية بمبلغ ١١,٣٢٥ ألف دينار بحريني (٢٠١٦: ١٠,٣٨٦ ألف دينار بحريني) وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي.

يتم تصنيف عمليات المصرف على أساس دفاتر متاجره أو ضمن دفاتر المصرف، و يتم تحديد الموجودات الموزونة بالمخاطر بناءً على متطلبات محددة بحيث تعكس المستويات المختلفه للمخاطر المرتبطة بتعرضات الموجودات المضمّنة و الغير مضمّنة في البيانات المالية.

فيما يلي بيان لرأس مال المصرف التنظيمي كما في ٣١ ديسمبر:

٣١ ديسمبر ٢٠١٦	٣١ ديسمبر ٢٠١٧	
٦٢٨,٨٧٥	٦٨٣,٧٨٤	إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
١٢١,٤٦٢ (١٠,٣٨٦)	١٢٣,١٤١ (١١,٣٢٥)	الفئة الأولى لرأس المال - فئة حقوق الملكية العادية الأولى قبل التعديلات التنظيمية - بطرح: التعديلات التنظيمية
١١١,٠٧٦	١١١,٨١٦	فئة حقوق الملكية العادية الأولى بعد التعديلات التنظيمية
-	-	فئة إضافية (١)
٤,٣٦٢	٤,٤١٩	الفئة الثانية لرأس المال
١١٥,٤٣٨	١١٦,٢٣٥	إجمالي رأس المال التنظيمي
%١٨,٣٦	%١٧,٠٠	إجمالي رأس المال التنظيمي كنسبة مئوية من إجمالي الموجودات الموزونة بالمخاطر
%١٥٤,٢٥	%١١١,٩٩	معدل تغطية السيولة
%٨٠,٨٠	%١٩٦,٠١	معدل صافي التمويل المستقر
%١٩,٩٢	%١٩,٠٢	معدل الرفع المالي

قام المصرف بالالتزام بجميع متطلبات رأس المال التي فرضت عليه من جهات خارجية خلال السنة.

تخصيص رأس المال

تعتبر المتطلبات الرقابية محركاً أساسياً في تخصيص رأس المال بين عمليات وأنشطة محددة. يسعى المصرف من خلال سياسته في إدارة رأس المال إلى زيادة العائد المعدل على المخاطر وإستيفاء جميع المتطلبات الرقابية. إن سياسة المصرف في تخصيص رأس المال خاضعة لمراجعة دورية من قبل مجلس الإدارة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧

بآلاف الدنانير البحرينية

٣١. إدارة المخاطر (يتبع)

٣٢. الإلتزامات

فيما يلي بيان بالإلتزامات المصرف التي تم التعاقد عليها ضمن الأعمال الإعتيادية:

٢٠١٦	٢٠١٧
٦٥,٧٩٧	٤٨,٧٤٧
٢٢,٦٦٩	١٨,٣٩٠
٨٨,٤٦٦	٦٧,١٣٧

إلتزامات غير مسحوبة لتمديد تمويلات
ضمانات مالية

الإلتزامات بالأداء

قد تدخل المجموعة في إلتزامات بالأداء تتعلق ببعض مشاريع البنية التحتية التي تقوم بها المجموعة وذلك ضمن الأنشطة الإعتيادية للمصرف. من عادة المجموعة نقل هذه الإلتزامات إلى الشركات التي تمتلك هذه المشاريع متى أمكن ذلك. في رأي الإدارة، من غير المتوقع أن تكون هناك مطلوبات مستحقة على المجموعة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ نتيجة أداء أي من مشروعاتها.

٣٣. المسؤولية الإجتماعية

يقوم المصرف بالوفاء بمسؤولياته الإجتماعية عن طريق تقديم التبرعات إلى مؤسسات إجتماعية وخيرية.

٣٤. أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة الماضية لإعطاء مقارنة عادلة مع السنة الحالية. إعادة التصنيف هذه لم تؤثر على أرباح السنة، أو حقوق الملكية المعلنة سابقاً.